تنظيم الاحداث الرياضية الكبرى ودوره في تحقيق التنمية المستدامة

(دراسة حالة تنظيم المونديال في قطر 2022)

الباحثة : تغريد العتيبي

اشراف :د. أحمد بدران

القارىء الثاني : د. محفوظ عمارة

ربيع 2017

الملخص

يتناول هذا البحث دراسة تنظيم الاحداث الرياضية الكبرى و دورة في تحقيق التنمية المستدامة بدراسة حالة ل تنظيم المونديال في قطر 2022 .و لقد تم التطرق إلى بعض تجارب الدول السابقة في استضافتها للأحداث الرياضية الكبرى مثل المونديال لكل من و الاولمبياد كأهم الاحداث الرياضية الكبرى و استنتاج مدى تحققيها للتنمية المستدامة بعد هذه الأحداث ، بالأضافة الى استخراج الدروس المستفادة من هذه التجارب حتى يتسنى لنا تعظيم المنفعة من استضافة دولة قطر لمونديال 2022 . ولقد تم الاعتماد على مجموعة من الادبيات و المقابلات الشخصية بهدف جمع البيانات وتوظيفها .

الفهرس

الموضوع	الصفحة
الملخص	1
الفصل الأول : الإطار العام للدراسة	3
المقدمة	4-3
اهمية البحث	4
اهداف البحث	4
مشكلة البحث	5-4
الفرضيات	5
حدود البحث	5
منهجية الدراسة	5
الإطار النظري للدراسة ، المفاهيم و الدراسات السابقة	20-6
الفصل الأول: تنظيم الاحداث الرياضية الكبرى و التنمية المستدامة .	45-20
الفصل الثاني : تنظيم الاحداث الرياضية و التنمية المستدامة في دولة قطر .	49-45
الفصل الثالث : تنظيم دولة قطر لمونديال 2022 و دورة في تحقيق التنمية المستدامة .	50-
المراجع	

المقدمة

لقد تميزت العقود الماضية بالعمل التنموي و بشكل خاص بعد ان تم صياغة مفهوم التنمية المستدامة للمرة الاولى من خلال تقرير مستقبلنا المشترك الذي صدر في 1987م عن اللجنة العالمية للتنمية و البيئة ، وقد كان مفهوم التنمية المستدامة مفهوما جديدا و ثوريا في الفكر التنموي إذ انه يدمج بين الاحتياجات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية في تعريف واحد .

وتعرف التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الاجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم " . ومن اهم الخصائص التي جاء بها مفهوم التنمية المستدامة هو الربط العضوي التام بين الاقتصاد و البيئة و المجتمع ،بحيث لا يمكن النظر الى أي من هذه المكونات بشكل منفصل ، فلا بد ان تكون النظره التحليلية اليهم متكاملة معا .[1]

و من ذلك فأن فكرة التنمية المستدامة تعد معيار اساسي لاستمرارية المجتمعات البشرية و للسعي لتحقيق حياة افضل ، و من ذلك الوقت لاقت اهتماما كبيرا عند الدول و أصبحت هدفا يجب تحقيقه في جميع

[11] وردم ،باتر محمد علي (2003) **العالم ليس للبيع ، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة** ،المملكة الاردنية الهاشمية ، عمان .

المجالات ، كما انها اصبحت شرطا في تنظيم الاحداث الرياضية الكبرى والتي تعرف بأنها تنظيم بطولات مثل كأس العالم لكرة القدم أو تنظيم الالعاب الأولمبية ، فكما قال الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون "ساهمت الأحداث الرياضية الكبرى دائماً في التغيير المستدام "[2] وحققت الكثير من المنفعة على الدولة المنظمة لهذا الحدث و اسهمت في تحقق التنمية المستدامة ، والسبب يعود الى التخطيط المسبق لهذا النوع من الفعاليات من البرامج التي تحاول ان تحقق المنفعة للبلد المستضيف حيث يعد تنظيم الأحداث الرياضية الكبرى احد أهم الاسباب المؤثرة في تحقيق التنمية المستدامة . ومن ذلك تهدف هذه الدراسة الى تحليل دور تنظيم الأحداث الرياضية الكبرى و علاقته بتحقيق التنمية المستدامة من خلال التطرق الى شروط الاستدامة في الفيفا ، و دراسة عوائد تنظيم الاحداث الرياضية الكبرى السابقة مثال ،مونتريال 1976 ، برشلونة 1992 وغيرها ، وسيتطرق هذا البحث لدراسة حالة دولة قطر في تنظيم كأس 2022 ، بإجراء دراسة ميدانية على اللجنة العليا للمشاريع و الإرث في دولة قطر و ذلك من خلال الاطلاع على الخطط الاستراتيجية و عن علاقتها برؤية قطر 2030 ومدى تحقيقها للاستدامة من خلال تلك الخطط و مما سبق تتضح اهمية دراسة هذا البحث لكونه يهتم بدراسة علاقة تنظيم الفعاليات الرياضية الكبرى وتحقيقها للاستدامة وذلك بدراسة حالة اللجنة العليا للمشاريع و الإرث في قطر .

أهداف الدراسة :

هدفت هذه الدراسة إلى :

1. بيان دور تنظيم الأحداث الرياضية الكبرى في تحقيق التنمية المستدامة .

[2] برنامج الامم المتحدة ،الرياضة من أجل التنمية والسلام، قيمة تنظيم الأحداث الرياضية الكبرى من أجل التنمية المستدامة .

2. الاستفادة من تجارب الدول السابقة في استضافة الأحداث الرياضية الكبرى وبيان دور هذه الأحداث على تحقيق التنمية المستدامة فيها .

3. الكشف عن الاستراتيجيات التي تتخذها قطر في تنظيم الفعاليات الرياضية الكبرى لتحقيق الاستدامة في تنظيم كأس العالم 2022 ، ومعرفة مواطن القوة والضعف فيها استنادا الى التجارب السابقة .

- **أهمية الدراسة :**

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال :

1. تحليل و بيان أهمية دور تنظيم الأحداث الرياضية الكبرى في تحقيق التنمية المستدامة و كيفية استغلالها على النحو الجيد .

2. تقديم العديد من التجارب السابقة في تنظيم الفعاليات الرياضية الكبرى ، السلبي و الإيجابي منها بهدف الاستفادة من التجارب السابقة .

3. معرفة مواطن القوة والضعف في خطة دولة قطر لتحقيق الاستدامة في تنظيم كأس العالم 2022 .

السؤال البحثي :

ماهو دور تنظيم الاحداث الرياضية الكبرى في تحقيق التنمية المستدامة ؟

الاسئلة الفرعية :

في ضوء ما سبق يمكن أن تتحدد مشكلة البحث من خلال التساؤلات التالية:

1. هل هناك دور للأحداث الرياضية الكبرى في تحقيق التنمية المستدامة ؟

2. هل حققت الاستراتيجيات السابقة في تنظيم الفعاليات الرياضية الكبرى النتائج المتوقعة لتعزيز الاستدامة كما خطط لها ؟

3. ماهي الاستراتيجيات التي تتخذها قطر في تنظيم الفعاليات الرياضية الكبرى لتحقيق الاستدامة في تنظيم كأس العالم 2022 ؟ وما هي الجهات المسؤولة عن تنفيذ هذه الاستراتيجيات؟ ومع من تتعامل حتى تضمن التنفيذ الدقيق والصحيح للخطط الموضوعة؟

الفرضيات :

1. هناك دور للأحداث الرياضية الكبرى في تحقيق التنمية المستدامة بجميع انواعها –الاقتصادية، الاجتماعية ،البيئية _ استنادا للمعايير التي وضعتها الفيفا بغرض تحقيق التنمية المستدامة .

2. هناك فشل في تحقيق العديد من الاستراتيجيات السابقة لنتائجها المتوقعة قبل تنظيمها للفعاليات الرياضية الكبرى لتعزيز الاستدامة .

3. تتخذ دولة قطر العديد من الاستراتيجيات التي تهدف لتحقيق الاستدامة في تنظيم كأس العالم 2022 ، و التي تتولى تنفيذها اللجنة العليا للمشاريع و الإرث ، و تتعامل مع الكثير من المؤسسات الخارجية و منظمات المجتمع المدني لضمان تنفيذ هذه الخطط .

حدود البحث :

الحدود المكانية و الزمانية :

1. دراسة حالة لبعض الدول التي استضافت بعض الأحداث الرياضية الكبرى في العالم منذ عام 1992- 2014 .

2. دراسة حالة ملف استضافة كأس العالم لكرة القدم في قطر 2022 .

منهجية الدراسة :

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي النقدي ، بجانب منهج دراسة الحالة وذلك لمناسبته للموضوع ، من خلال تحليل الوثائق من كتب ودراسات علمية و لقاءات صحفية وتلفزيونية ،كما استخدمت المقابلة الشخصية كأداة للدراسة وذلك لإثراء المحتوى العلمي لهذا البحث .

الإطار النظري للدراسة ، المفاهيم و الدراسات السابقة :

مصطلحات البحث :

اولا : التنمية المستدامة : عرفت التنمية المستدامة من قبل تقرير برونتلاند الذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية في عام 1987 بعنوان مستقبلنا المشترك "بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية علي إشباع احتياجاتها ."[3]

ومن هذا السياق من المهم الإشارة إلى أبعاد التنمية المستدامة و التي تنقسم للآتي .

1) الاستدامة الاجتماعية : تعرف بأنها التنمية التي تتحقق في ظلها العدالة في التوزيع وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم و الثقافة و الرياضة الى محتاجيها و المساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية كما انها ينبغي ان تكون بالمشاركة بحيث يشارك الناس في صنع القرارات التنموية التي ستؤثر على حياتهم . كما ان الاستدامة الاجتماعية تركز على مبادئ العدالة الاجتماعية وتحسن نوعية الحياة . ومن

[3] وردم ،باتر محمد علي (2003) العالم ليس للبيع ، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة ،المملكة الاردنية الهاشمية ، عمان.

ذلك اصبح الأنسان هو المحور الاساسي للتنمية وهو وسيلة و هدف في آن واحد ،وذلك بتوسيع اختيارات و نطاق قدراته .

2) الاستدامة الاقتصادية: يقصد بالاستدامة الاقتصادية ، بأنها هي التنمية التي تعتمد على انتاج السلع والخدمات بشكل مستمر وتحافظ على مستوى قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين و تمنع حدوث اي خلل اجتماعي ينتج عن السياسات الاقتصادية ويحقق الاستمرارية بتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة ممكنة ، ومن ذلك تركز الاستدامة الاقتصادية على السعي الى تحقيق الاهداف الاقتصادية.

3) الاستدامة البيئية: يقصد بهذا البعد من الاستدامة بأنها النظام الذي يحافظ على قاعده ثابتة من الموارد الطبيعية ويتجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة و الغير متجددة و يقوم بحماية التنوع الحيوي و الاتزان الجوي و انتاجية التربة و الانظمة البيئية الطبيعية الاخرى التي لا تصنف كموارد اقتصادية .ومن ذلك تركز الاستدامة البيئية على ضمان حماية الطبيعية ومواردها . كما انها تعتمد على مفهومان وهما الحدود البيئية ويقصد بها النظام البيئي الطبيعي الذي له حد لا يمكن تجاوزه من الاستهلاك واستنزاف المياه وانماط الانتاج السيئة وقطع الغابات وانجراف التربة و تجاوز هذا الحد ، سيؤدي الى اعاقه الاستدامة البيئية و النظام البيئي على حد سواء ينعكس بشكل سلبي على بقية المجالات – الاقتصادية والاجتماعية — و يعيق حركة وخطط الاستدامة المستقبلية و يقلل من فرص التطور والتحديث السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يضع الدولة في موقع حساس وازمات وحاجة الى المديونية الخارجية وهذا ما تحاول تجنبه الدول من خلال التخطيط الاستراتيجي و البرامج التي تساعد في نجاح عملية الاستدامة في جميع المجالات و الميادين في مؤسسة الدولة . وهنا اود ان اشير الى الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والذي يؤثر على مكانة الدولة ونظرة

الدول الاخرى اليها اما كدولة تتساوى معهم وتنافسهم في التنمية الاقتصادية المحلية و في السوق العالمي ايضا ، او قد ينظر اليها على انها دولة لا تروق بمستوى تنميتها الدول الاخرى او بالأحرى الدول الكبرى حيث تقاس كل المشاريع التنموية عليها ومدى نجاحها او فشلها مرهون بهذا النموذج الذي يتكون من معايير واضحة يجب ان تنفذ كما هي حتى مع اختلاف الدول و طبيعة مواردها وخطط تنميتها الا ان معايير التنمية واحدة في جميع دول العالم وفي حال فشل الدول في تحقيق ولو جزء صغير فهذا دليل على فشلها في الوصول و الارتقاء بمستوها التنموي المستدام في المجالات الاساسية و الركائز التي تبنى عليها اي دولة وعلى وجه الخصوص الدول المستضيفة لأهم واكبر الاحداث الرياضية والمعني بهذا البحث لان كل خطط التنمية المستدامة في الابعاد الاقتصادية ، و البيئية والاجتماعية المستخدمة في التحضير لاحد هذه البطولات تصب في مصلحة الحدث المستضيف اولا والارباح الناتجة عنها ترفع مستوى تنميتها على الصعيد المحلي ويرقى من مستواها في الاقتصاد العالمي. ويمكن القول ان التنمية البيئية هي الاساس الذي يرتكز عليه التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية فبدون الترشيد والاستخدام الامثل لموارد البيئية الطبيعية الخام في الصناعات كمنتج يدر الربح دون مراعاه الضرر الاحق بها فذلك له نتيجة واحدة وهو فشل ذريع من الدولة في تحقيق واستقرار التنمية على جميع الاصعدة واهمها الاقتصادي والذي يؤدي الى تراجعها وضعفها وتخلفها عن معايير يجب ان تلتزم بها حيث لن تتحقق تنمية اجتماعية مالم تتوفر تنمية بيئية اولا .

ثانيا : الاحداث الرياضية الكبرى :يقصد بالأحداث الرياضية الكبرى، تنظيم بطولات مثل كأس العالم لكرة القدم أو دورة الالعاب الاولمبية .

ومن ذلك اصبح التنافس على تنظيم الاحداث الرياضية هدفا و طموحا لجميع الدول لما ا يمنحه هذا التنظيم من دعاية كبرى للدولة المنظمة ، و ينقسم هذا التنافس العالمي على تنظيم الاحداث الرياضية العالمية

بين بطولات عده أهمها الاحداث الكبرى كالأولمبياد و كأس العالم لكرة القدم . وينطلق هذا التنافس من إعداد ملفات ضخمة للدول المتنافسة و يرافقها زيارات تفقدية تقوم بها لجان خاصة بالتفتيش تابعة للاتحادات الدولية التي تختار الدولة المنظمة ، و من ذلك لابد من التطرق للمحاولات التي قامت بها العديد من الدول العربية لاستضافة هذه الاحداث و التي من أهمها فشل التجربة المغربية في التنافس على استضافة كأس العالم لأربع مرات .كما فشلت مدينة القاهرة في الفوز باستضافة اولمبياد 2008 . و لكن ذلك لم يمنع دولة قطر من تقديمها لطلب استضافة كأس العالم 2022 و فوزها باستضافة هذا الحدث الرياضي الكبير ، كأول بلد عربي تتاح له هذه الفرصة .

ومن هذا السياق ان تنظيم البطولات العالمية و التي تخضع للقوانين الدولي، لابد ان تمر بثلاث مراحل و هي:

المرحلة الاولى : مرحلة تعبئة النماذج و استكمال كل المستندات للتقدم بالطلب في وقت محدد من قبل الاتحاد او اللجنة الاولمبية ، وفي هذه المرحلة تقدم الدولة الضمانات التي تدعمها .

المرحلة الثانية : في هذه المرحلة يتم التقييم الأولي من قبل اللجنة الأولمبية او الاتحاد الدولي (لجنة التفتيش)لزيارة الدولة و تقييم منشآتها ومناقشة محتويات الملف .

المرحلة الثالثة : مرحلة الترشيح (الاختيار)تتم عن طريق المكتب التنفيذي او مجلس الإدارة في الاتحاد الدولي .[4]

[4]مصطفى ،محمود حسن عبدالله (2010) ، معايير إدارة الدورات الرياضية و البطولات العالمية ،مصر ، الاسكندرية ،دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر.

رابعا :الاستثمار الرياضي : هو الاستفادة من كافة الامكانات المادية و البشرية في زيادة العائد الاقتصادي للهيئة الرياضية من خلال الانشطة الرياضية المختلفة ،وقد اصبحت الراضة من أهم القطاعات الاستثمارية إذ تنظر لها الدول الرأسمالية كصناعة استراتيجية تنتج اموالاً طائلة و تحتاج لإدارة محترفة ، كما ينظر لها رجال الاعمال و الهيئات و المستثمرين كمجال للدعاية التجارية من خلا رعاية الاحداث و البطولات الرياضية الكبرى .[5]

الدراسات السابقة :

استحوذ موضوع التنمية المستدامة اهتمام العالم وعقدت الكثير من القمم والمنتديات العالمية للبحث عن السبل التي تمكن دول العالم من تحقيق الاستدامة الاجتماعية و الاستدامة الاقتصادية و الاستدامة البيئية ، إذ ان تحقيقها يتطلب توجه الاهتمام بالنمو الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي بصورة كاملة و شاملة لتحول المجتمع و ذلك لتستفيد منها الاجيال القادمة.

و لقد تناولت العديد من الدراسات وجهات النظر المختلفة للتنمية المستدامة ، بداية من الاستدامة البيئة و التي منها دراسة **يعقوب (2011)** و التي جاءت بعنوان " وجهات النظر المختلفة للتنمية المستدامة في ادبيات حركة الاستدامة البيئية" و التي ذكر في نتائجها ان حركات الاستدامة البيئية الحديثة فشلت في الخروج ببرنامج يمكن تبنية لتحقيق الاستدامة في العالم ،

[5] العلقامي،نبيه.درويش،كمال و آخرون (2012) اقتصاديات الرياضة و قومية الدول ،القاهرة ،مصر :مركز الكتاب للنشر.

وذلك نتيجة للتناقض القائم في المجتمع الحديث بين الرغبة في استدامة البيئة و حمايتها من جهة و تمويل الشركات و البرامج المدمرة للبيئة من جهة اخرى .[6] كما ذكر **الديوجي و الحيالي (15:2011)** في نتائج دراسة بعنوان " دور المواد البنائية في تحقيق الانشاء المستدام " "احد اهداف الاستدامة هو بناء شخصية واضحة ومتفردة للمجتمعات من خلال ابنيتها ومخزونها المعماري ، والمادة تشكل حجر الاساس و الكيان المادي للعمارة و لهذا يكون هدف الإبقاء على تقنياتها يمثل جوهر الاستدامة . كما ذكر في نتائج هذه الدراسة ان الانشاء المستدام كمفهوم قائم على أساس ان العمارة والتصنيع كوحدة واحدة يشكلان عصب للاقتصاد ، فلا يمكن ان يكون على حساب الاضرار بالبيئة ، واضعاف المشاركة الشعبية و تقليل دور المهارات و التقنيات الحرفية بل على العكس النظر اليها ككل متكامل ."[7]

اما فيما يخص التنمية المستدامة في الوطن العربي فقد تطرقت العديد من الدراسات لها من جانب خطط التنمية المستدامة في الوطن العربي و التي منها دراسة ، **العبدالجليل (1982)** والتي جاءت بعنوان فعاليات الادارة الرياضية ،إذ بين فيها ان نجاح خطط التنمية في الدول العربية يُعتبر الأساس في تحقيق النمو للمجتمع و تقدمه ، الذي يشمل استثمار القطاع الشبابي كرأس مال بشري يعزز قدرات المجتمع الإنتاجية ، و للرياضة دور مكمل لإنجاح هذه البرامج التي يتحدد فيها أكثر من جهد وطني ، و

---

[6] يعقوب ، إسحق ابراهيم **(2011)** ، وجهات النظر المختلفة للتنمية المستدامة في ادبيات حركة الاستدامة البيئية الحديثة ، مجلة كلية الآداب ،العدد الرابع .

[7] الديوجي ،ممتاز ،الحيالي ،محمد (2011) ، دور المواد البنائية في تحقيق الانشاء المستدام ،المؤتمر الدولي الثالث للتراث المعماري "تجارب و حلول للحفاظ و التأهيل" ، الجامعة الاسلامية بغزة ،فلسطين .

تدرك المجتمعات العربية قيمة هذا البعد و فعاليته لتوجه اهتماما كافيا لتنمية كفاءة اجهزتها الرياضية ماديا و بشريا . [8]

ذكر **العلقامي و آخرون (2012:96:97**) في دراسة بعنوان " اقتصاديات الرياضة و قومية الدول" ، ان المواثيق الدولية في الميثاق الرياضي تحث على الاهتمام بتحقيق التنمية الشاملة و توحيد الشعوب بهدف تحقيق عولمة رياضية إيجابية متوازنة عن طريق تحقيقها للهدف الاساسي و هو التنمية البشرية حيث نجد ان للرياضة دوراً كبيراً في مجال التنمية وبشكل خاص التنمية البشرية عن طريق بناء الانسان المعاصر ليقدر على مواجهة متطلبات الحياة و تقدمها التكنولوجي ، و كذلك ان جودة إدارة توجيه طاقات الشباب يمكن ان تحدث قدر كبير من التنمية البشرية القادرة على المنافسة في ظل العولمة . ونص الميثاق الدولي للتربية البدنية و الرياضة الصادر في عام 1978 من "اليونسكو" في المادة العاشرة ان التعاون الدولي شرط لتحقيق التنمية الشاملة و المتوازنة للتربية البدنية و الرياضة "

اما عن الدراسات التي تناولت تنظيم الاحداث الرياضية الكبرى و دورها بالتنمية المستدامة ، فلقد بين **مصطفى (2010:255)** في دراسة بعنوان "معايير الدورات الرياضية و البطولات العالمية " ، ان استضافة الحدث الرياضي الكبير ستحقق العديد من المزايا و الفوائد ستجنيها الدولة المضيفة ، فهي عبارة عن إرث مادي و إرث معنوي ، من المنشآت الرياضية الجيدة ، و التحسينات في هذه المنشآت ، وستشهد أيضاً تحسن في البنية التحتية و سينعكس ذلك على المجتمع . كما انه ثبت ان مثل هذه البطولات الكبرى يمكن ان تنظم بشكل جيد ، طالما كان هناك تخطيط جيد ." كما ذكر **سميث اندريو (2009)** في دراسة اتي

8. الجليل ،كامل(1982)،فعاليات الإدارة الرياضية ، الكويت :شركة الربيعان للنشر و التوزيع ،ط 1 .

جاءت بعنوان "نظرية العلاقة بين الاحداث الرياضية الكبرى والاستدامة الاجتماعية " وهدفت تلك الدراسة الى تقييم تأثير الاحداث الرياضية على التنمية الاجتماعية ومدى تلبيتها لمطالب المجتمع وكيف يُفهم المحتوى النظري من خلال هذه التأثيرات . واسفرت الدراسة عن النتائج التالية :ان الاحداث الرياضية الكبرى ساهمت بشكل سلبي في الاستدامة الاجتماعية في الدول المستضيفة ، والذي كان متعلق بضخامة هذه الاحداث، حيث سببت خللا في اعادة توزيع السكان وان السكان المحليين قد يجدون صعوبة في ايجاد معنى او احساس بالهوية يربطهم بالأحداث الرياضية الكبرى كحيز من المكان –أحداث مانشستر و ميسن 2006– ولكن في المجتمعات الحضرية الجديدة تحتاج الاحداث الرياضية الكبرى الى وقت طويل حتى تحقق الاستدامة الاجتماعية حيث انها مرتبطة بالبيئة والحتمية .

في هذه الدراسة التي تناولت دراسة التغيرات التي نتجت عن الاحداث الرياضية الكبرى ركز الباحث على منطقتين فقط ، فمن المعروف ان الاحداث الرياضية الكبرى قد اقيمت في العديد من الدول وكل دولة لها خصائص ثقافية و بيئية وعملية تخطيط تختلف من دولة لأخرى لذلك فأنه لا يمكننا القول ان استضافة الاحداث الرياضية الكبرى سوف تسبب نفس النتيجة ونعممها على بقية الدول، فقد لا تسبب تلك الاحداث الخلل في توزيع السكان وانتقالهم من مناطقهم .

وقد اجرى **ابسلايموف تايمر (198:2015)** دراسة بعنوان "تأثير الثقافة والاحداث الرياضية الكبرى على التنمية المستدامة في المدينة " حيث هدفت الى معرفة الى اي درجة اثرت الاستعدادات على الاهتمام بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المدن الروسية والمجتمع الروسي في العقد الأخير . و التي جاءت نتائجها على النحو التالي : ازدياد الاهتمام بدور عاصمة جمهورية تتارستان و كازان ، وتراثها الثقافي العظيم

،إذ أصبحت الموضوعات الثقافية فيهما المحور الرئيسي لكأس العالم لكرة القدم 2018. كما اسهم الاستعداد لاستضافة كأس العالم 2018 الى زيادة علامتها التجارية وتحسين سمعتها ، ورفع من قدرتها التنافسية في اجتذاب العالم للسياحة فيها وازدياد استثمارات رجال الأعمال والمستثمرين . وأن اكثر من نصف الأحداث الرياضية الكبرى أدى إلى تأثير إيجابي على الوضع الاجتماعي –الاقتصادي و تحسن في الوضع الاجتماعي والاقتصادي، بنسبة (52٪) . كما وجد ان الاعمال الرياضية الكبرى لديها تأثير محدود تنمية الاوضاع الاجتماعية –الاقتصادية في البلد المستضيف بالمقارنة مع الاحداث الرياضية ، وأن الأحداث الثقافية والترفيهية والرياضية الدولية لها تأثير إيجابي عظيم على الاوضاع الاجتماعية –الاقتصادية في المناطق المستضيفة لها. كما تؤثر الاحداث الدولية الكبرى على القطاعات الاقتصادية الخاصة والحياة الاجتماعية في الدول المستضيفة ، وتسببت أكثر من ثلث الأحداث الدولية الواسعة النطاق في إحداث تغييرات إيجابية كبيرة في المجال الاجتماعي و الاقتصادي .

تعقيب على هذه الدراسة ابسلايموف فمن الصعب جداً ان يتم الحكم والأخذ بهذه النتائج بعين الاعتبار و جعلها أمر حتمي لا بد و ان يتحقق فما زال هناك وقت على استضافة كأس العالم 2018.

- استخدام الإرث الرياضي في تنظيم الأحداث الرياضية الكبرى :

لقد اهتم العديد من الباحثين بتوضيح أهمية الإرث الرياضي و أهمية أهدافه في الاستثمار الأمثل لجميع مكتسباته ، وذلك بهدف التطوير الاقتصادي و الاجتماعي الناتج عن انتهاء استضافة الاحداث الرياضية الكبرى . ومن تلك الدراسات دراسة :فاسيولوز زياكا و نيكولاس بوكا(**2009**) بعنوان ، "الإرث المتجاهل :دراسة التحدي و الاحتمالات المستقبلية لتطوير السياحة الرياضية بدورة الالعاب الاولمبية بأثينا " ، والتي

هدفت لدراسة التحديات و الاحتمالات لاستخدام إرث الدورة الاولمبية في تطوير السياحة الرياضية بأثينا من منطلق البعد الاقتصادي لاستثمار ما بعد الحدث من إرث , وقد اجريت الدراسة باستخدام المنهج التحليلي الكمي معتمدا على عينة من تسع مقابلات مع المسؤولين الاداريين العاملين في هيئة السياحة والتي نتج عنها الآتي ، ان مسؤولي السياحة في أثينا كانت استجاباتهم المتعلقة بالسياسات السياحية ترتبط بالاستثمار للإرث الاولمبي للمدينة ، وقد ارتبط ذلك بتقييد السياسات و غياب الرؤية الشاملة لاستثمار إرث ما بعد الدورة الاولمبية ليتم تنويع المنتجات السياحية لما بعد الحدث ، مع وجود وعي محدود لتطوير السياحة الرياضية بأثينا و عدم الاستثمار الكامل لموروثات الحدث بشكل يتفق مع أهميته .

و التعقيب على دراسة :فاسيولوز زياكا و نيكولاس بوكا جاء كالآتي هو ان كانت العينة قليلة العدد ، فمن الخطأ ان يتم تعميم هذه النتائج على ان جميع مسؤولي هيئة السياحة في اثينا لديهم وعي محدود تجاه تطوير السياحة في اثينا ، و ان هناك غياب للرؤية الشاملة للاستثمار في الإرث الاولمبي للمدينة .

ولقد اهتمت العديد من الدراسات بكيفية تحقيق الاستفادة من الأحداث الرياضية الكبرى ، منها دراسة لكوستاس كاراديكاس ، و آخرون (**2012**) بعنوان " الاستفادة من الأحداث الرياضية الكبرى :دراسة تحليلية باستخدام سوات" ، والتي اجريت بهدف تحديد عوامل القوة و الضعف و الفرص و التهديد التي تمكن الدول المستضيفة للأحدث الكبرى من استخدامها و الاستفادة منها عند وضع الاستراتيجيات الخاصة باستضافة تلك الاحداث ، وقد استخدم تحليل المضمون عن طريق المقابلات التليفونية لعدد خمس مسؤولين عن تنظيم دورة الالعاب الاولمبية بأثينا 2010 ، و التي كانت من اهم نتائجها التي ذكرت في

عوامل القوة هي الاقتصاد القوي و امتلاك بنية اساسية من المتطوعين بالإضافة الى موقف سياسي جيد . اما في عوامل الضعف التي حددها المستجيبين في الاستفادة من الاحداث الرياضية الكبرى فقد جاءت كالآتي ، ضعف البنية الاساسية و محدوديتها و حجم مساحة المدينة و ضعف الاستقرار الاقتصادي و السياسي . اما في عوامل الفرص من الاستضافة التي ذكرها المستجيبين من الهيئة هي صناعة السياحة و تطويرها في المدينة و ايضا من عوامل الفرص قد تم ذكر القدرة على تحسين المستوى المعيشي للمواطنين بالإضافة الى تطوير البنية الاساسية و تحسينها ، كما تم التطرق الى ان استخدام إرث ما بعد أقامه الحدث أحد اهم الفرص للاستفادة من الاحداث الرياضية الكبرى . و أخيراً في عوامل التهديد للاستفادة من الاحداث الرياضي الكبرى فقد نتج عنها ان قيمة التكلفة المادية لأقامه الحدث و التلوث .

في دراسة كوستاس كاراديكاس و آخرون ، التي اهتمت بكيفية تحقيق الاستفادة من الأحداث الرياضية الكبرى بأستخدام تحليل سوات ، والذي يعنى بمعرفة مواطن القوة و الضعف و عوامل الفرص و التهديد ، اتفق معها في عوامل القوة الا انني اختلف معها في عوامل الضعف حيث ان مساحة المدينة قد لا تشكل نقطة ضعف في الاستفادة من استضافة الاحداث الرياضية الكبرى ، طالما لم يرافقها ضعف في الاقتصاد او عدم الاستقرار الاقتصادي ، كما تتفق جميع الدراسات السابقة مع تلك الدراسة في ان صناعة السياحة هي اهم الفرص التي ترافق استضافة الحدث الرياضي و تساهم في الانتعاش الاقتصادي للدولة المستضيفة ، كما ان العديد من الدراسات تتفق مع ان التكلفة المادية للحدث و التلوث هي من أهم عوامل التهديد للدول المستضيفة للأحداث الرياضية، وذلك لأن استضافة الاحداث الرياضية الكبرى تكلف الدول المستضيفة اموال ضخمة من خلال تطوير البنية التحتية و إنشاء الملاعب و المنشآت الرياضية الضخمة لاستقبال هذا

الحدث ، اما فيما يخص التلوث فأن استضافة الاحداث الرياضية الكبرى تزيد من انبعاثات الكربون و غيره من الملوثات التي تساهم في التلوث ، و لكن قد يزول هذا التهديد في حال اهتمام الدولة المستضيفة بالتخطيط الجيد لتحقيق الاستدامة البيئية و ذلك من خلال انتهاجها لعده سياسات ، أهمها الاهتمام بإنشاء منشآت صديقة للبيئية .

- استضافة دولة قطر للأحداث الرياضية الكبرى :

وضح الباحث مصطفى (**2010**) في دراسة بعنوان "معايير الدورات الرياضية و البطولات العالمية " ان الرياضة اصبحت جزء كبير في العالم ، فالتنافس على تنظيم البطولات ليس تنافسا بين الدول و بعضها ، ولكن هو تحديد لمكانة الدولة في العالم و وضعها كدولة متقدمة لديها الإمكانيات و الكوادر القادرة على ان تحقق الكثير في عالم الرياضة . و وضح ان تنافس الدول على تنظيم البطولات ما هو الا اتجاه عالمي وذلك لعده اسباب اهمها ، السباق الاقتصادي في العالم ، إذ انه يحاول ان يبتكر كثيراً من الأساليب ليحقق طموحاته الاستثمارية ، فالتنظيم لتلك البطولات سيساهم في نشر أسم الدولة . كما ان تنظيم تلك الأحداث في رأي الباحث هي الوسيلة الوحيدة لإظهار بلد بحجم دولة قطر فبالرغم من قلة كثافتها السكانية ، التي تجعلها لا تستطيع أن تنافس الدول الكبرى في الإمكانيات ، و لكنها استطاعت ان تنافسها من ناحية تنظيم البطولات و ظهر تفوقها في تنظيم دورة الالعاب الأسيوية من خلال توفير بنية اساسية للمنشآت الرياضية .

كما جاءت دراسة **مالكوم فولي و آخرون** والتي جاءت بعنوان " السياسة البرجماتية . قطر و دائرة الأحداث الدولية " والتي استخدمت الوصف التحليلي ودراسة الحالة عن طريق اجراء مقابلات شخصية كأداة لجمع البيانات و استخدام التحليل المكتبي ، على دورة الالعاب الاسيوية 2006 ، كبداية لاستراتيجية قطر فيما يخص استضافة الأحداث الرياضية الكبرى ، و التي كشفت عن استراتيجية العشر سنوات التي وضعتها قطر لتكون جزء من المنطقة لاستضافة الأحداث الرياضية الكبرى . (اورد في محمد وآخرون ، 4:2013)

كما ذكر **محمد وآخرون (2013)** في دراسة التي جاءت بعنوان "دراسة تحليلية لإدارة الإرث الرياضي بالتطبيق على لندن 2012 و قطر 2022 " والتي جاءت لتجيب عن تساؤل ما هو مفهوم إدارة الارث في المجال الرياضي و تأثيره اقتصادياً و فنياً و اجتماعياً على المدن و الدول المنظمة و المستضيفة لتلك الأحداث و كيفية التنفيذ و الآلية و المنفعة المستفادة و نتج عنها الآتي ، قيام دولة قطر في تنظيم المشروعات و الاحداث الرياضية بالبدء عند ما انتهى منه الآخرين من عملية استحضار أسس و هيكلة و مفاهيم عملية الاستدامة (ادارة الإرث) من تنظيم دورة الالعاب الاولمبية 2012 و ذلك من خلال الاستفادة من الاستراتيجية و الجوانب الفنية و الهياكل التنظيمية كنموذج ناجح تم ابتكاره و تنفيذه ، ادى الى الاعتماد على الكوادر الفنية المؤهلة التي قامت بتنفيذ مشروع و فكرت بتطوير استخدام الفكر الإرثي بلندن 2012 للتطبيق مباشرة في برامج و خطط قطر2022 .

و مما سبق فأن الدراسات السابقة تناولت دراسة تنظيم الاحداث الرياضية الكبرى و دورها في تحقيق التنمية المستدامة بشكل منفصل حيث ان بعضها تناول الشق الاجتماعي او البيئي او الاقتصادي منفردا و لم يتحدث عنها بشكل متكامل ، اما في بعضها الآخر فقد جاء لتحديد الموقع الجغرافي أثر في النتائج المذكورة

ومن ذلك فأن الاسهامات التي ستضيفها هذه الدراسة على الدراسات السابقة هي انها ستتناول عده جوانب أهمها دراسة تنظيم الاحداث الرياضية الكبرى و دورها في تحقيق التنمية المستدامة ، و ذلك من خلال دارسة تحليلية لأهم الأحداث الرياضية الكبرى السابقة لاستنتاج الدروس المستفادة منها و للخروج بعده منافع تساهم بدورها في تطوير الخطة الاستراتيجية للجنة العليا للمشاريع و الإرث و التي تعنى بتنظيم كأس العالم قطر 2022 ، كما تسعى هذه الدراسة لتعظيم المنافع المكتسبة بتحقيق الاستدامة البيئية و الاجتماعية و الاقتصادية على نحو متكامل من خلال تنظيم الأحداث الرياضية الكبرى .

الفصل الأول: تنظيم الاحداث الرياضية والتنمية المستدامة

- **تنظيم الأحداث الرياضية :**

يقصد بتنظيم الأحداث الرياضية الكبرى بأنها احداث رياضية يحضرها عدد كبير من المشاهدين وتحظى باهتمام إعلامي وطني و دولي .[9] كما يطلق عليها الدورات الرياضية و يعرفها امين محمد الظفر بأنها سلسلة من المنافسات الرياضية التي تقام بين مجموعة من الوحدات افرادا كانو او جماعات بقصد تحديد الفائزين من بينهم او ترتيبهم حسب نتائجهم وهي وسيلة للتعبير عن الكثير من الحاجات الضرورية للافراد و قد تكون الدورة الرياضية على مستوى محلي ضيق كبطولة المنطقة او على مستوى محلي يشمل الدولة كلها كالدوري العام او على مستوى أقليمي بحيث يشمل الأقليم كدورة البحر الأبيض المتوسط او على المستوى العالمي كبطولة العالم مثل الدورات الأولمبية " (ورد في مصطفى 2010)

و تأخذ الدورات الرياضية اشكال عديدة كما هو موضح في الشكل التالي:

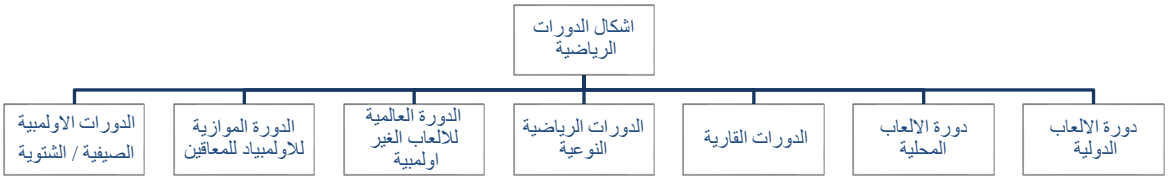

رسم توضيحي1

[9] منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة ، المؤتمر الدولي الخامس للوزراء و كبار المسؤولين عن التربية البدنية و الرياضة (2013).

- **تنظيم الأحداث الرياضية الكبرى :**

مع انتشار البطولات الرياضية المختلفة للعديد من الألعاب أخذ التنافس على تنظيم الاحداث الرياضية هدفا و طموحا لجميع الدول لما يمنحه هذا التنظيم من دعاية كبرى للدولة المنظمة وينطلق هذا التنافس من إعداد ملفات ضخمة للدول المتنافسة يرافقها زيارات تفقدية تقوم بها لجان خاصة بالتفتيش تابعة للاتحادات الدولية التي تختار الدولة المنظمة ،إذ يخضع تنظيم البطولات العالمية للقوانين الدولية تمر بثلاث مراحل :

المرحلة الاولى : مرحلة تعبئة النماذج و استكمال كل المستندات للتقدم بالطلب في وقت محدد من قبل الاتحاد او اللجنة الاولمبية ، وفي هذه المرحلة تقدم الدولة الضمانات التي تدعمها .

المرحلة الثانية : في هذه المرحلة يتم التقييم الأولي من قبل اللجنة الأولمبية او الاتحاد الدولي (لجنة التفتيش)لزيارة الدولة و تقييم منشآتها ومناقشة محتويات الملف .

المرحلة الثالثة : مرحلة الترشيح (الاختيار)تتم عن طريق المكتب التنفيذي او مجلس الإدارة في الاتحاد الدولي .

اما فيما يخص متطلبات الملف لتنظيم البطولة العالمية فتظهر في الرسم التوضيحي التالي :

متطلبات ملف تنظيم البطولات العالمية
نبذة عن الدولة
الدعم الحكومي
التمويل
التأمين
الأمن
المنشآت الرياضية
الإعلام
النقل
تكنولوجيا المعلومات
الأحداث الهامة
الصحة
البيئة
ضمانات حكومية

الرسم التوضيحي 2

ومما سبق فأن هناك اساسيات و مقومات يجب ان تستعد لها الدول التي ترغب في استضافة الأحداث الرياضية العالمية و ذلك للتقدم بها الى اللجان المختصة كاللجنة الاولمبية الدولية او الاتحاد الدولي لكرة القدم و التي لابد و ان يرافقها كوادر تنظيمية متفوقة تتمكن من إعداد ملف طلب الاستضافة بما يتوافق مع المتطلبات السابقة .

- **دورات الالعاب الأولمبية الحديثة :**

ولدت الالعاب الاولمبية الحديثة في مساء 25 نوفمبر من عام 1892 و ذلك خلال عقد اجتماع الاحتفال بتاسيس اتحاد الالعاب الرياضية في باريس في جامعة السوربون بباريس ، حيث اثار البارون دي كوبرتان موضوع احياء الالعاب الاولمبية في اليونان القديمة و اقترح اعادتها مره اخرى، و لكنه لم يلق التأييد الكافي فطاف في بلاد العالم وقام بالدعاية لفكرتة وفي يوم23 يونيو في مؤتمر اجتمع فيه الممثلين الرياضيين في العالم ، في جامعة السوبورن وافق الجميع على ان تكون اول دورة اولمبية حديثة في مدينة اثينا في اليونان عام 1896.

و تنقسم دورة الالعاب الاولمبية الى قسمين الالعاب الاولمبية الصيفية (الاولمبياد) وفترتها اربع سنوات بين الدورات ،اما الالعاب الاولمبية الشتوية فيُطلق عليها دورة الالعاب الشتوية .

وقد اقيمت اول دورة اولمبية صيفية في اثينا بعام 1896 ثم تلتها الدورات كل اربع سنوات ، والتي يتم منحها للمدن التي يتم اختيارها من قبل اللجنة الأولمبية الدولية ، قبل إقامة الدورة بسبع سنوات على الأقل عن طريق الاقتراع السري أثناء عقد اجتماع اللجنة الاولمبية الدولية .

المدن المستضيفة للدورات الاولمبية الحديثة:

م	العام	المدينة المضيفة	م	العام	المدينة المضيفة
1	1896	اثينا (اليونان)	16	1960	روما (ايطاليا)
2	1900	باريس (فرنسا)	17	1964	طوكيو (اليابان)
3	1904	سانت لويس (الولايات المتحدة)	18	1968	مكسيكو سيتي (المكسيك)
4	1908	لندن (انجلترا)	19	1972	ميونخ (المانيا)
5	1912	استوكهولم (السويد)	20	1976	مونتريال (كندا)
6	1916	لم تقام بسبب الحرب	21	1980	موسكو (روسيا)
7	1920	انفيرس (بلجيكا)	22	1984	لوس انجلوس (الولايات المتحدة)
8	1924	باريس (فرنسا)	23	1988	سيول (كوريا الجنوبية)
9	1928	امستردام(هولندا)	24	1992	برشلونة(اسبانيا)
10	1932	لوس انجلوس (الولايات المتحدة)	25	1996	جورجيا
11	1936	برلين(المانيا)	26	2000	سيدني(استراليا)
12	1940-1944	لم تقام بسبب الحرب	27	2004	اثينا (اليونان)
13	1948	لندن (انجلترا)	28	2008	بكين (جمهورية الصين الشعبية)
14	1952	هلنكسي (فنلندا)	29	2012	لندن (انجلترا)
15	1956	ملبورن(استراليا)	30	2016	ريو دي جانيرو (البرازيل)

مصادر الجدول :

1) من 1-27 مصطفى ،محمود (2010) معايير ادارة الدورات الرياضية و البطولات العالمية

2) من 28-30 من عمل الباحثة

و بتحليل المشاركات السابقة في الجدول السابق يتضح ان الدورات الاولمبية اقيمت 30 مرة من عام 1896 إلى عام 2016 و تعذر اقامتها لثلاثة اعوام (1916-1940-1944) بسبب الحروب في هذه الفترات).

وقد فازت 30 مدينة بتنظيم هذه الدورات في 19 دولة على النحو التالي :

- الولايات المتحدة الامريكية (1904-1932-1984-1996) وتعتبر اكثر الدول تنظيما لدورة الالعاب الاولمبية .
- وتليها هذه الدول باستضافة هذه الدورة لمرتين في تاريخها ، فرنسا(1900-1948) ، اليونان (1896-2004) ،المانيا (1936-1972) ، استراليا (1956-2000)

اما بقية الدول الظاهره في الجدول اعلاه استضافت الدورة لمرة واحدة .

- **كأس العالم :**

تعتبر بطولة كأس العالم لكرة القدم أحد اهم الأحداث الرياضية الكبرى ،حيث انها مسابقة يتم تنظيمها تحت مظلة الاتحاد الدولي لكرة القدم و يعقد دوريا كل اربع سنوات منذ عام 1930 ويشارك في كأس 32 تتنافس هذه الفرق لمدة شهر كامل على ارض الدولة المضيفة .

وتختار اللجنة التنفيذية للاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) الدولة التي ستنال فرصة استضافة البطولة وذلك من بين الدول المرشحة ، وطريقة التصويت تتم عن طريق الاقتراع السري من قبل أعضاء اللجنة و ذلك في الموعد الذي يحدده الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) .

➢ الدول المستضيفة للبطولة :

السنة	الدولة المستضيفة	السنة	الدولة المستضيفة
1930	**اوروجواي**	1978	**الارجنتين**
1934	**إيطاليا**	1982	**المكسيك**
1938	**فرنسا**	1990	**إيطاليا**
1942-1946	**لم تقام بسبب الحرب العالمية**	1994	**الولايات المتحدة الامريكية**
1950	**البرازيل**	1998	**فرنسا**
1954	**سويسرا**	2002	**اليابان و كوريا الجنوبية**
1958	**السويد**	2006	**المانيا**
1962	**تشيلي**	2010	**جنوب افريقيا**
1966	**إنجلترا**	2014	**البرازيل**
1970	**المكسيك**	2018	**روسيا**
1974	**المانيا**	2022	**قطر**

مصادر الجدول :

(1) من 1930-2006 ، مصطفى ،محمود (2010) معايير ادارة الدورات الرياضية و البطولات العالمية.

(2) من 2010-2022 من عمل الباحثة .

ومنذ عام 1934 حتى عام 2022 ستقام 22 بطولة ماعدا بطولتي 1942-1946 و التي الغيت بسبب الحرب العالمية الثانية . و استضافت العديد من الدول البطولة لمرتين مثل ، ايطاليا و البرازيل و المانيا وفرنسا ، اما بقية الدول فاستضافتها لمره واحده في تاريخ البطولة .

➢ **التنمية المستدامة :**

اطُلق عليها من قبل البعض مصطلح التنمية المتواصلة و التنمية المستمرة و جميعها مستنده على مبدأ واحد و هو الاستغلال الأمثل للموارد و الثورات بطريقة لا تخل بقدرة الاجيال القادمة على تلبية حاجاتها من الموارد الطبيعة .

ومن ذلك فأن اسسها تراعي الآتي :

1. الحفاظ على خصائص الموارد الطبيعية و مستوى ادائها الحالي و المستقبلي ، بحيث ان لا ترفع مستوى معيشة مواطني اليوم على حساب مواطني الغد .
2. التركيز على النمو الاقتصادي من حيث نوعيته و كيفية توزيع عوائده ، بحيث انها تسعى لتحسين الظروف المعيشية للمواطنين من حيث الصحة و التعليم و ذلك عن طريق الربط بين سياسات التنمية و الحفاظ على البيئة .
3. أعادة النظر لأنماط الاستثمار الحالية بشكل عام و الهياكل الصناعية القائمة بشكل خاص ، وذلك بأستخدام التكنولوجيا الحديثة المتوافقة مع ظروف البيئية و تحد من مظاهر التلوث و الإخلال بالتوازن البيئي ومن ذلك تحافظ على استمرارية الموارد الطبيعية .
4. عدم الاكتفاء بتعديل أنماط الاستثمار و هياكل الإنتاج و انما يلتزم ايضا بتعديل انماط الاستهلاك السائدة و بصفة خاصة في الدول الفنية .
5. توسيع نطاق العائد و التكلفة ، وذلك لحماية البيئة بحيث يتم احتساب تكلفة الآثار البيئية غير المباشرة ، و ان يتم الاعتماد على الاثمان الاجتماعية للموارد الطبيعية و ليس مجرد اثمانها السوقية .

و مفهوم العائد يشمل كل ما يعود على المجتمع من نفع للوصل لأهداف التنمية المستدامة ، فلا بد من تحقيق تقدم متفاعل و متزامن في جميع مبادىء و ابعاد التنمية المستدامة المختلفة .

تشمل التنمية المستدامة اجتماعيا على مجموعة من المبادىء التالية و التي شملها الإعلان العالمي الاستراتيجات التنمية المستدامة و تتضح في الشكل التالي :

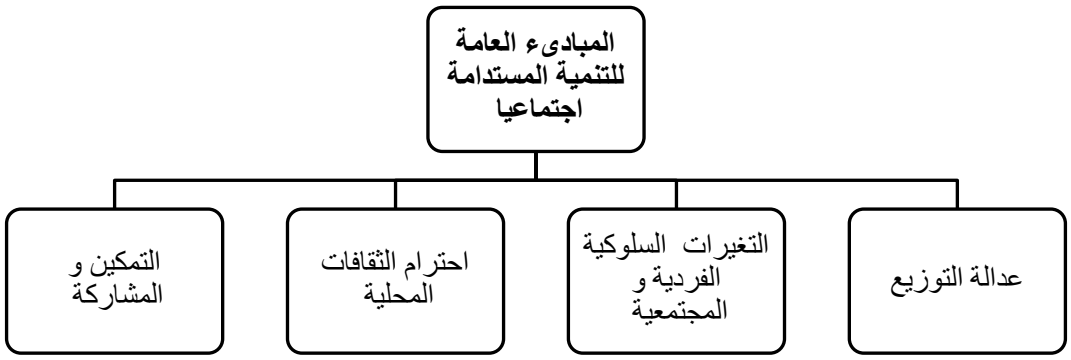

*الشكل (1) ،الشافعي 2012 .

و يقصد بها التالي

1) عدالة التوزيع : التكلفة و العائد لاستخدام الموارد و الحفاظ على الموارد المقسمة بالعدل بين المجتمعات وبين شرائح مختلفة داخل المجتمع الواحد و بين جميع الاجيال .

2) التمكين و المشاركة : و ذلك من خلال تمكين السكان بأشباع احتياجاتهم من خلال مشاركة الفئات المستهدفة وتشجيعهم في جميع مراحل التنمية .

3) تغيير السلوكيات الفردية و المجتمعية ، و ذلك لملائمة احتياجات التنمية المستدامة ، من خلال مراجعة القيم و السلوكيات الخاصة بأفراد المجتمع و دعم المؤسسات التي تعمل على توجية الاستثمارات و المشروعات لتحقيق التنمية المستدامة .

4)احترام الثقافات المحلية ، و التي يجب ان تتلائم مع ثقافة المجتمع المحلي و الا تسفر عن تكوين ما يطلق عليه التلوث الاجتماعي من خلال افكار تنموية غير مناسبة للموقع و ثقافتة ، او حتى باستخدام تكنولوجيات غير متوافقة مع هذه المجتمعات .

1. أهداف التنمية المستدامة :

1. أهداف تخطيطية تتعلق بالمحيط الحيوي تتمثل بالآتي :
   - الحد من التلوث وتحجيمه لأقصى درجة ممكنة .
   - المحافظة على الموارد الطبيعية المتوارثة الموجودة في البيئة و ذلك لحماية حقوق الاجيال القادمة .
   - المحافظة على التوازن البيئي بتأمين واضح لحقوق تضمن عيش الاجيال القادمة في بيئة آمنة.
   - المحافظة على سلامة العمليات البيئة الاساسية التي يتم اعتماد الانسان عليها في التنمية مثل الزراعة .
2. أهداف تخطيطية تهتم بالتكنولوجيات المستخدمة .
3. أهداف تخطيطية تهتم بالمحيط الاجتماعي .

2. ابعاد التنمية المستدامة :

تعددت و تنوعت ابعاد التنمية المستدامة ، فهناك من صنفها على انها رباعية الأبعاد ، حيث انها تتكون من بعد سياسي و بعد اجتماعي و بعد اقتصادي و بعد بيئي ، و هناك من يعتبرها من ثلاث ابعاد ، الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي ، فلا مجال للأختلاف حيث انها جميعها متداخلة مع بعضها البعض ولا مجال للانفصال بينها و ذلك لان تواجدها مجتمعة يحقق التنمية المستدامة و انفصال احدها عن الابعاد الآخرى ، يقلل من تعزيز التنمية المستدامة و يحدث خلل في مفهومها .

1. البعد السياسي :

يتماشى هذا البعد مع المدخل السياسي للتنمية حيث يأخذ في عين الاعتبار تعهد النظام السياسي بأن تتحقق التنمية المستدامة .

كما ان المشاركة السياسية تعد عنصر اساسي للتنمية و يتم تحقيقها عن طريق تعبئة النظام السياسي للجماهير لعملية التنمية بأبعادها الاقتصادية و الاجتماعية و البيئة و ذلك من خلال خلق الوعي الانمائي وترسيخة ، ويتضح من هذا البعد ان التنمية المستدامة في حاجة كبيرة للدعم و المساندة من قبل اي دولة تسعى لتحقيق التغيير المرغوب ،فبدون مساندة الدولة للانشطة التنموية لن تتحقق اهداف التنمية المستدامة.

2. **البعد البيئي** :يركز هذا البعد على كل من السكان و التكنولوجيا ،حيث تحتل قضية الحفاظ على البيئة و الحيلولة دون تدهورها و ترتكز في مقدمة الاهتمامات القومية حيث ان استنزاف البيئة و إهدارها يودي الى الإخلال بتوازنها و من ثم يؤثر بشكل سلبي على التنمية .

3. **البعد الاقتصادي** : يعني هذ ا البعد ان يتم تزويد الاجيال القادمة بمقدار من رأس المال بقدر ما يتاح للأجيال الحالية ان لم يكن أكثر ، و تنقسم انواع رأس المال الى اربعة انواع وهي

- رأس مال اجتماعي .يقصد به القاعدة المؤسسية و الثقافية لمجتمع ما ليقوم بدوره ، ويتطلب ارضية صلبة من الانتماء لدى اعضاء المجتمع كما يتحقق ايضا من خلال المشاركة و بذل الجهد لخلق بيئية قادرة ، وهذا يدل على ان الإطار المؤسسي للمجتمع المدني يعد مدخلا هاما للاستدامة الاقتصادية و الاجتماعية .
- رأس مال طبيعي : هو اساسا منحة من الطبيعة ويعرف بأنة مخزون لأصول مقدمة بيئيا مثل التربة و الجو و الغابات و الماء، والتي تزودنا بالخدمات و السلع النافعة
- رأس مال بشري : يقصد به الاستثمار في البشر من حيث الاستثمار في الصحة و التعليم و التغذية .
- رأس مال من صنع الأنسان : يشير الى الأصول المنتجة بواسطة الإنسان و الذي يتكون نتيجة لعمل او ارباح او ممتلكات او إرث خاص به .

4. **البعد الاجتماعي** : يركز هذا البعد في الاستدامة الاجتماعية على تنمية الموارد البشرية اي ان البعد الاجتماعي يعد في حد ذاته الاستثمار في رأس المال البشري من خلال الاستثمار في التعليم و الاسكان و غيرها من عوامل تحسين استغلال الموارد البشرية في المجتمع . كما يركز هذا البعد على الاهداف الاجتماعية و التي تتمثل في التمكين و المشاركة و الحراك الاجتماعي و التماسك الاجتماعي و الهوية الثقافية .

➢ **تنظيم الاحداث الرياضية الكبرى و دورة في تحقيق التنمية المستدامة :**

اهتمت العديد من المنظمات الدولية بأن تُفعل دور استضافة الاحداث الرياضية الكبرى في تحقيق التنمية المستدامة ، من خلال اهتمامها بنشر الوعي بين الدول للاستفادة من هذه الاحداث على نطاق واسع وذلك لتترك إرث مستدام لتنظيمها لهذه الاحداث ، ومن ذلك فقد اعلنت منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة في بعض البنود التي تتعلق بتنظيم الاحداث الرياضية الكبرى في مؤتمرها الدولي الخامس للوزراء و كبار المسؤولين عن التربية البدنية و الرياضة ، (مينبس 5) المعقود في برلين (28-30 مايو 2013) و التي جاءت كالآتي :

3. نشير الى القرار 17/76 الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 28 نوفمبر 2012 ، والذي يسلم بأن الرياضة يمكن ان تسهم في تحقيق الاهداف الانمائية للألفية و التنمية المستدامة و السلام .
4. ننوه بالاهتمام العام بالاحداث الرياضية الكبرى ، ونحيط علما بالدليل على ان استضافة الاحداث الرياضية الكبرى قد تكون لها مزايا ملموسة و غير ملموسة للمجتمع و الاقتصاد عامة في البلد المستضيف لها .
5. نسلم بأهمية التوقع المسبق للاثر الاجتماعي و الاقتصادي المستدام للاحداث الرياضية الكبرى على مختلف المجموعات المستفيدة في البلدان المستضيفة بما في ذلك السكان المحليون و نؤكد على أهمية زيادة الآثار الايجابية للأحداث الرياضية الكبرى فيما يتصل بالمشاركة في الرياضة ومن خلالها ووضع برامج رياضية جديدة او محسنة .

6. نسلم بانه على الاطراف المعنية جميعها بما في ذلك السكان المحليون ،عند استضافة الاحداث الرياضية الكبرى ،مراعاة الابعاد الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية و البيئية للاستدامة .
7. معاملة الاحداث الرياضية الكبرى على انها جزء اساسي من التخطيط الوطني للتربية البدنية و الرياضة ، و ضمان عدم تأثر البرامج الأخرى سلبا بالتحولات في الميزانية لصالح تنفيذ هذه الاحداث او الرياضة عالية الاداء .
8. نؤكد أهمية المشاركة المجتمعية الشفافة في عمليات تقديم العطاءات و التنفيذ فيما يتعلق بالاحداث الرياضية الكبرى تجنبا للتغيرات الغير مرغوبة في البيئة التي يعيش فيها السكان المحليين بما في ذلك إزاحتهم و الترقية الحضرية اللاحقة للاحياء الفقيرة .
9. تسخير الاحداث الرياضية الكبرى كمنتديات للتوعية بالمسائل المجتمعية و إتاحة الفرصة بالتبادل الثقافي .
10. ضمان نقل المعارف بين البلدان المضيفة سابقا و البلدان المضيفة المحتملة بشأن الفرص و الأخطار المقترنة بأستضافة هذه الأحداث و اجراء المزيد من البحوث العلمية التي تتضمن اعداد دراسات للآثار طويلة الأجل بعد الأحداث الرياضية الكبرى و دراسات بشأن قياس الآثار الغير ملموسة ووضع تحليل دولي موحد للتكاليف مقارنة بالفوائد .[10]

ومما سبق يظهر لنا اهتمام منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة (اليونسكو) بتعظيم المنافع من استضافة الدول للأحداث الرياضية الكبرى ، وذلك من خلال تلك البنود التي تسعى لأن يكون أثر هذه الاحداث ايجابيا على الدول اما من خلال اهتمامها بمراعاة الابعاد الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية و

[10] منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة ، المؤتمر الدولي الخامس للوزراء و كبار المسؤولين عن التربية البدنية و الرياضة (2013).

البيئية للاستدامة او من خلال تعزيزها لتبادل الخبرات في مجال استضافة هذه الاحداث بين الدول التي استضافت هذه الاحداث مسبقا والتي ستستضيف هذه البطولات مستقبلا وذلك من خلال عرضها للفرص و الأخطار الناتجة من هذه الاحداث .

و اضافة لما سبق أقرّت منظمة الأمم المتحدة في عام 2013 ان يكون السادس من أبريل "يوم دولي للرياضة من أجل التنمية والسلام "، ليصبح مناسبة رسمية يتم الاحتفال بها سنويا كأحد الأيام الدولية للأمم المتحدة ، وذلك احتفاء منها بدور الرياضة والنشاط البدني في التعليم والتطوير البشري وأنماط الحياة الصحية و نشر السلام .[11]

كما قام الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) بالاحتفال بهذا اليوم منذ اطلاقة بإعداد العديد من المبادرات في مجال التنمية البشرية والسلام من بينها إطلاق مؤتمر FIFA للمساواة والاندماج و حملة لا للعنف وجائزة التنوّع التي انطلقت في سبتمبر 2016 إذ تكرّم المنظمات والمبادرات و الشخصيات الكروية الاستثنائية في جهودها التي تبذلها من أجل تعزيز مفهوم التنوّع و الوحدة والتضامن والمساواة .

اما فيما يخص اهتمام اللجنة الاولمبية الدولية و الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) بالاستدامة من الاحداث الرياضية الكبرى فيتضح من خلال اهتمامها بأن تكون الشروط البيئية للاستدامة في المنشآت الرياضية احد أهم المتطلبات في ملفات استضافة البطولة .

و فيما يتعلق بنتائج الاحداث الرياضية الكبرى السابقة في تحقيقها الاستدامة فسنلقي الضوء على بعض الامثلة من الدول المستضيفة لهذه الأحداث .

[11] الموقع الرسمي للأتحاد الدولي لكره القدم FIFA .

الآثار الإنمائية للأحداث الرياضية الكبرى : تأملات في التجارب السابقة :

تتعدد الآثار الإنمائية للأحداث الرياضية الكبرى ، إذ انها تشمل العديد من جوانب الحياة في المجتمعات المستضيفة لهذه الأحداث كالجوانب الاجتماعية و الاقتصادية والبيئية .

و اهتمت العديد من الدول المستضيفة لهذه الاحداث بأن تكون هذه الآثار إيجابية و ذلك من خلال اهتمامها بإدارة الإرث الرياضي لهذه الأحداث وذلك من خلال التخطيط لإستثمار كافة الاصول و الاستحقاقات الخاصة بتلك الاحداث قبل بدأ الحدث و التطبيق و التنفيذ للاستفادة منها بعد الحدث.

و من ذلك تتنوع جوانب الإرث في المجال الرياضي مثل الإرث المادي المعروف (كالتخطيط الحضري، والهياكل الأساسية الرياضية)إلى جانب الإرث غير المادي (إحياء المدن، وتعزيز السمعة الدولية، وزيادة السياحة، وتحسين الرفاه العام، وزيادة فرص العمل، وزيادة فرص الأعمال التجارية المحلية، وتحسين نقل الشركات، والتسويق، وتجديد روح المجتمع، والتعاون الأقاليمي الأفضل ، وإنتاج الأفكار، وإنتاج القيم الثقافية، والتعليم، والخبرة) . و لكن بجانب هذه الموروثات الإيجابية تقف على النقيض العديد من الموروثات السلبية مثل الديون من البناء و التكاليف العالية و البنية التحتية التي لا حاجة إليها بعد وقوع الحدث ، والازدحام المؤقت ، ونقص عدد السياح بعد الحدث ، و الزيادة في إيجار العقارات ، و التشريد وإعادة التوزيع الجائرين اجتماعيا. [12]

[12] Ritchie, J. R. 1984. 'Assessing the Impacts of the 1988 Olympic Winter Games: The Research Programme and Initial Results'. Journal of Travel Research, 22(3): 17–25.

كما ان اللجنة الأولمبية الدولية اطلقت مشروعا يهدف لتحقيق الإرث المستدام في عام 2000 و يسمى هذا المشروع "التأثير العالمي للألعاب الأوليمبية"، و بدأ هذا المشروع من أجل تحسين تقييم الآثار العامة للألعاب الأولمبية على المدينة المستضيفة و بيئتها و مواطنيها ،كما انه اقتراح منهجية متسقة للاستفادة من الآثار العامة لاستضافة هذه الألعاب ، و يغطي هذا المشروع فترة 11 عاما ، بداية من مرحلة الترشيح و الفوز بالاستضافة و بعد استضافة الحدث نفسه إلى عامين من بعد استضافته ، و هناك ثلاث مؤشرات لقياس هذه الآثار : اقتصادية و اجتماعية و بيئية .

و تمر عملية تخطيط بناء الإرث الرياضي من الأحداث الرياضية الكبرى بالعديد من المراحل كما هو موضح في الشكل التالي :

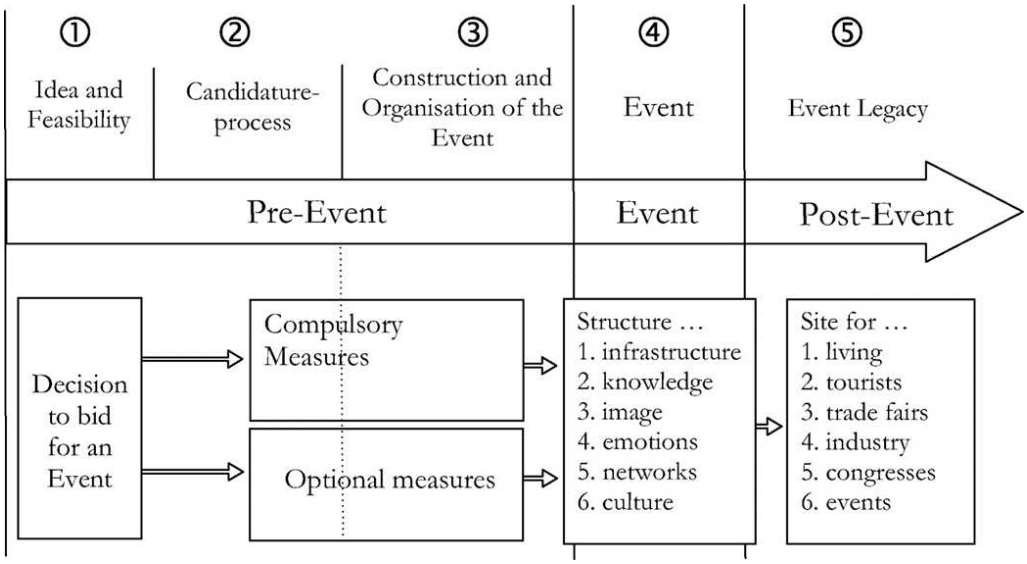

شكل توضيحي

[13]

و بتحليل الشكل تعد المرحلة الاولى هي مرحلة التحضير للحدث الرياضي و تشمل

1) الفكرة و قابلية التنفيذ ، من التحضير و اتخاذ القرارات فيما يخص الحدث الرياضي .

[13] Chris Gratton; Holger Preuss; The International Journal of the History of Sport 2008, 25, 1922-1938 .

2) ملف الترشيح للاستضافة .

3) عملية بناء وتنظيم الحدث من خلال قياس الرأي و الكفاءة .

4) المرحلة الثانية وهي مرحلة الحدث و تهتم بالآتي البناء ، المعرفة ، الصورة ، المشاعر ، و شبكات الاتصال و البنية التحتية و التراث .

5) المرحلة الثالثة ما بعد الحدث وتشمل ميراث الحدث ، الانشاءات ،السياحة ، التجارة ، الاحداث .

وفي هذا السياق تناولت العديد من الادبيات السابقة ماهية الإرث الرياضي المكون من الاحداث الرياضية الكبرى و اختلفت وجهات النظر حول استفادة الدول المستضيفة للأحداث الرياضية الكبرى من الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و بيئية و قدرتها على إحداث آثار إنمائية طويلة المدى تسهم في تحقيق إرث ايجابي لهذه الدول . كما استندت هذه الآراء على بعض الأدلة من التجارب الدولية في استضافتها للأحداث الرياضية الكبرى ، و بين البعض ان لهذه الأحداث آثار اقتصادية سلبية تسبب العديد من العثرات الأقتصادية اللاحقة لأستضافه هذه الأحداث . و آثار اجتماعية سلبية مثل التشريد و إعادة التوزيع السكاني . وآثار بيئية سلبية تتمثل في انبعاثات الكربون و غيرها . من ذلك سيتم استعراض بعض هذه التجارب الدولية لتكون دروس مستفادة للدول التي ستنضم مثل هذه الأحداث الرياضية .

➢ **التجارب الإيجابية في استضافة الأحداث الرياضية الكبرى:**

- **اولمبياد برشلونة 1992** :

تطرق البعض على أن الألعاب الأوليمبية الصيفية في برشلونة لعام 1992 احدثت فوائد طويلة الأجل و احدثت إرثا ايجابيا من خلال خلق العديد من فرص العمل للسكان المحليين ، فقد قدم

ساناهوجا(2002) أدلة على الفوائد الاقتصادية الأطول أجلا لأستضافة دورة الألعاب الأوليمبية في برشلونة في عام 1992.[14] إذ تم تحليل عوائد برشلونة في عام 2002 بعد 10 سنوات من استضافة الاولمبياد ، ونتج عنها انه بحلول عام 2001، ارتفع عدد السياح الأسبان بنسب 31% من اجمالي عدد السياح اي بمقدار 150،000 ، و من بقية أوروبا من 32٪ إلى 40٪ و تبلغ حوالي 800،000 ، اما من بقية دول العالم من 17٪ إلى 29٪ و تبلغ حوالي 600،000 .[15]

اما فيما يخص الآثار البيئية فقد تحولت مدينة برشلونة الى واحدة من أفضل المدن المستضيفة للألعاب الأولمبية حيث شهدت المدينة تحسن في البنية التحتية و المنشآت الرياضية . كما تم الاعتماد على التطور التكنولوحي و العلمي الذي وصل اليه الانسان و بذلك كانت من انجح الدورات الأولمبية آنذاك .

اما على نطاق الإرث الاجتماعي ، اصبحت المسابقات الرياضية الكبرى جزء أساسي من التنمية للمدينة ،حيث انها ساهمت في تحسين زيادة في الرفاه و نوعية الحياة و المساواة و الرياضة و تعزيز الثقة العامة لدى افراد المجتمع

من خلال استضافة الالعاب عام 1992.

ومن ذلك فإن دورة الألعاب الاولمبية في برشلونة ، 1992 كانت فرصة فريدة للمدينة لتظهر للعالم أجمع ، والتي تم استغلالها بشكل جيد من قبل اللجنة المنظمة للدورة عن طريق التخطيط الجيد لهذه الالعاب و

[15] Sananhuja, R(**2002**)Barcelona – An Olympic City – The City Strategy 10 Years After the Olympic Games in 1992. International Conference on 'Sporting Events and Economic Impact'. April. Copenhagen: Sport Foundation Denmark.

الذي بدوره ساهم في نجاح هذا الحدث الرياضي الذي ساعد على جلب كل الأحداث الرياضية وغير الرياضية إلى المدينة وحقق التنمية المستدامة لها .

- **اولمبياد سيدني 2000** :

في اولمبياد مدينة سيدني الاسترالية التي فازت بأستضافة دورة الالعاب الأولمبية 2000 ، و استضافت مليون زائر و 15 الفا و750 لاعبا و إداريا للتنافس على 28 لعبة وشاركت فيها 199 دولة للمنافسة على العاب هذه الدورة ، وتابعها عبر شاشات التلفزيون مالا يقل عن 2 مليار مشاهد على الأقل و بذلك حققت هذه الدورة ارباحا لا تقل عن 350 مليون دولار ، كما حققت مئات الملايين من الدولارات في السنوات التالية من خلال تدفق الملايين من السائحين لها و لأستراليا بشكل عام . و أكد الاسباني خوان أنطونيو سمارانش–رئيس اللجنة الأولمبية ان ارباح دورة سيدني 2.6 مليار دولار ، و بذلك حققت هذه الدورة من الألعاب الاولمبية إرث ايجابي يسهم في تنمية الاقتصاد الأسترالي لسنوات عديدة .[16]

وفي الجانب البيئي عملت اللجنة المنظمة في اولمبياد سيدني العديد من الخطط للحد من الأثر البيئي لهذا لحدث ، وذلك بإنشائها لملاعب اولمبية تستخدم مواد مستدامة تركز في تصميمها على الطاقة و تحافظ على المياه و ذلك من خلال إنشائها لأول نظام لإعادة تدوير المياه في أستراليا على نطاق واسع في المناطق الحضرية ، و التي لا تزال تستخدم منذ ذلك الوقت لإنقاذ ما يقارب 850 مليون لتر من مياه الشرب سنويا .

[16] مصطفى ،محمود حسن عبدالله (**2010**) ، **معايير إدارة الدورات الرياضية و البطولات العالمية** ،مصر ، الاسكندرية ،دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر.

كما أدى بناء الحديقة الأولمبية في سيدني لإستعادة 160 هكتار من الأراضي المتدهورة بشدة و إنشاء واحدة من أكبر الحدائق في المناطق الحضرية في الدولة، ومن ذلك فإن تلك المرافق مازالت تخدم المجتمع المحلي ، إذ انه الى جانب الفوائد البيئية من إنشاء تلك المرافق التي بنيت من أجل الدورة الاولمبية الا انها تستخدم حتى اليوم من قبل المجتمع المحلي وبذلك فأنها ساهمت بيئيا على المدى الطويل وحققت الاستدامة.

ففي الحديقة الأولمبية – التي تم إنشاؤها للألعاب الاولمبية و التي تتضمن الفندق الاولمبي و عدد من الملاعب الرئيسية – أصبحت منذ ذلك الحين منطقة تجارية و منطقة سكنية و رياضية مزدهرة وهذا هو المعترف بها دوليا لSTI من الطراز العالمي الأحداث والمرافق والحدائق.[17]

وفي الجانب الأجتماعي ذكر السيد سامارانش رئيس اللجنة الاولمبية الدولية ان دورة سيدني كانت افضل دورة للالعاب الاولمبية لاسباب اهمها ان هذه الدورة نجحت لأن المجتمع الاسترالي كان معنيا بالحدث نفسه ، إذ ان الحدث لم يكن معنيا بالمنظمين فقط بل كان احتفال شعبي بأستضافه هذه الدورة ، ومن ذلك نظم الحدث بقوى عاملة مكونة من 120 الف شخص ،يبلغ عدد المتطوعين فيها 50 الف شخص إضافة عده الآف من الموظفين الدائمين من اللجنة المنظمة للحدث و عدد من الشركات التي تم التعاقد معها .

ومن ذلك تم بناء عدد كبير من القوى العاملة من ابناء المجتمع المحلي و تدريبهم بتقديم حوالي مليون ساعة لتأهيلهم لإستقبال هذا الحدث الرياضي الكبير .

ومن ذلك حققت الدورة الاولمبية في سيدني لعام 2000 التنمية المستدامة من خلال استضافتها لأحد اهم الاحداث الرياضية الكبرى ، وذلك يظهر من خلال الإرث المرئي مثل تحسين الملاعب و المنشآت الرياضية

[17] .olympic news , sydney-still-reaping-benefits-of-hosting-olympic-games-2000.

و تحسين البنية التحتية ، اما في الإرث غير المرئي الذي يتضح من خلال رأس المال الإنساني و الشعور بالفخر في المجتمع المستضيف للحدث ، الوحدة الوطنية بين افراد المجتمع المحلي ، الثقة .

- **مونديال 2006**:

تعد التجربة الألمانية في استضافة مونديال 2006 من اهم التجارب الإيجابية التي ساهمت في تحقيق آثر اقتصادي طويل المدى على المانيا كدولة مستضيفة لهذا الحدث ،إذ ان الآثار الأقتصادية للأحداث الرياضية الكبرى زادت بزيادة رعاية بطولة كأس العالم من 2 بليون دولار في عام 1984 الى 20 بليون دولار في مونديال المانيا 2006 . كما شكلت هذه البطولة فرصة اقتصادية كبيرة ،إذ حددت دراسة لبنك Postbank حجم الأثر الاقتصادي لأستضافة المونديال على الاقتصاد الألماني بما يقارب 10 مليار يورو أي بما يعادل 0.5 من الناتج المحلي الإجمالي للدولة .

و يرجع السبب في التسويق لهذا الحدث من خلال الحملة الدعائية التي قامت بها الحكومة الاتحادية و مؤسسة الاقتصاد الألماني بتقديم المانيا كموقع استثماري مميز يمتلك القدرة التنافسية و العديد من الإمكانات التكنولوجية. كما لعب التسويق السياحي دورا أساسيا في الحملة الدعائية الداعمة لألمانيا كموقع للإستثمار الاقتصادي ، إذ تم اعتماد مخطط عام منذ 2003 -2006 من قبل اللجنة التنظيمية للمونديال و المركز الألماني للسياحة (DZT) على مشروع الحملة الدعائية لألمانيا كبلد سياحي و ذلك من خلال المشاركة في المعارض الدولية مثل (المعرض الدولي في إيشي باليابان) ، و ورش العمل والرحلات الدراسية الى المدن المستضيفة بالأضافة الى المواد الإعلانية المختلفة للفت انتباه العالم اجمع الى المانيا كبلد سياحي .

اما على الصعيد البيئي فقد تم الاهتمام بنشر الوعي البيئي لدى السكان قبل استضافة البطولة من خلال العديد من الحملات ، كما تم إنشاء برنامج " الهدف الأخضر" الذي سعى بدوره لتقليص حجم استهلاك

المياه و إنتاج النفايات و الطاقة و تشجيع افراد المجتمع على استخدام وسائل النقل العمومية ببرنامج مدعوم من قبل الوزارة الاتحادية للبيئة وحماية البيئة و تأمين المفاعلات النووية .و ذلك ليحقق اهدافة التي يسعى اليها من خلال هذا البرنامج لحماية البيئة و لم يقتصر الأمر على تخطيط الملاعب لكأس العالم إذ شملت الأنشطة، على سبيل المثال، تدابير لزيادة كفاءة استخدام الطاقة و بناء صهاريج مياه الأمطار و تركيب الأجهزة الصحية لتوفير المياه بهدف الإدارة البيئية بكفاءة وذلك عن طريق استخدام مياه الأمطار مجانية لسقي الملاعب بدلا من مياه الشرب المعالجة بتكلفة عالية .

اما في الجانب الاجتماعي ، تعددت الحملات و المبادرات المجتمعية خلال التحضير لمونديال 2006 و أثناء استضافة هذا الحدث الرياضي الكبير مثل،حملة تقوية الاطفال و تشجيعهم ،مشروع كرة القدم في الأزقة و الأحياء .كما تم الأهتمام بأن تكون هذه استضافة هذه البطولة بطابع الماني من خلال العديد من البرامج أهمها في تظاهره تحت عنوان ثقافات كرة قدم الشوارع – البعد الثقافي للمباريات وذلك بهدف النهوض بالعولمة الثقافية و تشجيع الحوار بين الثقافات المختلفة ، وتم استخدام التراث الألماني في الترويج لهذا الحدث من خلال المتاحف مثل متحف الأطفال و المتحف الألماني للرياضة و أقامة العديد من الحفلات الموسيقية و الملتقيات الأدبية لتربط استضافة كأس العالم مع ثقافة الشعب الألماني .

ومن ذلك نجحت المانيا في أن تكون إرث ايجابي من خلال استضافتها لكأس العالم حيث استغلت هذه الفرصة بشكل جيد لتقديم المانيا كبلد مضياف ومتسامح ، وحقق هذا الحدث الرياضي الشعور بالفخر و الاعتزاز بالهوية الألمانية لدى افراد المجتمع .

- **التجارب السلبية في استضافة الأحداث الرياضية الكبرى:**

في الجانب السلبي تطرقت العديد من الدراسات لبيان الأثر الاقتصادي السلبي لهذه الأحداث والتي ان شكلت أثرا سلبيا على الدول المستضيفة لن تحقق التنمية المستدامة ، نظرا لأن التنمية المستدامة تتطلب تكامل وتوفر الأبعاد التالية ، البعد البيئي و البعد الاقتصادي و البعد الأجتماعي .

ومن تلك التجارب السلبية "كشف تحليل أجري لكأس العالم في عام 1994 في الولايات المتحدة الأمريكية عن انخفاض الكسب المتوقع للبطولة بمبلغ 4 بلايين دولار، حيث شهدت المدن المضيفة خسائر تتراوح بين 5،5 و 9،3 بليون دولار " (بايدي و ماثيسون 2004)[18]

و في **اولمبياد مونتريال 1976** : وقعت خسارة مالية اصابت الدولة المستضيفة للحدث (كندا) و اللجنة الاولمبية العالمية في وقت واحد و من ذلك تقرر ان يتم تبديل الصيغة التجارية المعتمدة و ابتكار طريقة الرعاية الدعائية و يقصد بها اختيار شركات كبيرة و معروفة و اعطائها الحق دون سواها لأستخدام رموزها المعروفة في المباريات و الملابس و الملاعب و على الشاشات الصغيرة ، ومن ذلك بدأت العائدات من حقوق هذه الرعاية ترتفع بأطراد حيث انها في دورة سيئول 1988 كانت 100 الف دولار إلى 350 مليون دولار في دورة اتلانتا عام 1996 .

اما في **كأس العالم في البرازيل 2014** : صحيح أن كأس العالم البرازيل 2014 حققت عائدات أعلى من المتوقع، بيد أن التكاليف فاقت بكثير الميزانية المرصودة. ففي المجموع، صرفت الـ FIFA أكثر من 2.2 مليار دولار في النهائيات لكأس العالم في البرازيل 2014 . إذ شمل هذا المبلغ مساهمة الفيفا ب 453 مليون دولار لتغطية ميزانية اللجنة المحلية المنظمة بأكملها وكذلك 370 مليون دولار على الإنتاج

[18]Baade & Matheson (2004). The quest for the cup: assessing the economic impact of the World Cup. Regional Studies, 38(4), 343–354.

التلفزيوني للإستمرار في تقديم البطولة تلفزيونيا لعشاق كرة القدم . و بهدف تمكين البلد المضيف من مواصلة الإستفادة من البطولة خلال السنوات القادمة، أحدث FIFA صندوقاً للإرث بقيمة 100 مليون دولار لدعم مشاريع تطوير البنية التحتية لكرة القدم و كرة الشباب و كرة القدم النسائية وكذلك الصحة العامة والبرامج الاجتماعية[19].

ومما سبق يتضح لنا ان بعض الأحداث الرياضية الكبرى لم تحقق التنمية المستدامة في الدول المستضيفة وذلك يعود لعده اسباب اهمها :

- ضعف الاهتمام بالتطور التكنولوجي و العلمي .
- ضعف التخطيط للحدث الرياضي ، ولأستخدام المنشآت الرياضية بعد الحدث.
- وضح ريتشي (**2000**) إن الإرث المزعوم للأحداث الكبرى (بما في ذلك الإرث الاجتماعي والاقتصادي) له علاقة كبيرة ب"عنصر الجذب" الذي يسببه الحدث .

[19] الموقع الرسمي للاتحاد الدولي لكرة القدم ، البرازيل 2014 .

الفصل الثاني : تنظيم الاحداث الرياضية و التنمية المستدامة في دولة قطر .

استضافة دولة قطر للأحداث الرياضية:

➢ **قطر عاصمة الرياضة العالمية :**

تحتضن دولة قطر العديدة من البطولات الدولية التي أبرزت قطر على الخريطة الرياضية (خليجيا و عربيا وعالميا) و جذبت أنظار العالم إليها ، و التي من أهمها البطولات الدولية و القارية المقامة سنويا :

- بطولة (قطر ماسترز) الدولية للاسكواش ، تنظم من قبل اتحاد الاسكواش .
- بطولة قطر الدولية للجائزة الكبرى لألعاب القوى ، تنظم من قبل اتحاد ألعاب القوى
- بطولة قطر الدولية للبولينج، تنظم من قبل اتحاد البولينج .
- بطولة قطر الدولية للشراع ، تنظم من قبل اتحاد الرياضات البحرية .
- بطولة (قطر ماسترز) للجولف تنظم من قبل اتحاد الجولف.
- مهرجان قطر الدولي للفروسية تنظم من قبل اتحاد الفروسية .

ومن ذلك يوجد في دولة قطر (150) منشأة ومرفقاً رياضياً أبرزها على النحو التالي:

➢ **المنشآت الرياضية الحديثة :**

1) القرية الرياضية : تقع في مدينة الدوحة و التي و تم تصميمها و تنفيذها لتتسع لإقامة (**12**) ألف شخص وذلك استعداد لأستضافة الأسياد عام 2006 ، إذ اشتملت جميع الخدمات المطلوبة من سكن وطعام وترفيه ومنطقة عمومية و نادٍ صحي ومساحات للتنزه والتدريب . و يعد موقعها قريب من مواقع الأحداث الرياضية التي يمكن الوصول إليها من مختلف ملاعب الدورة في وقت قصير في حدود (10-20) دقيقة الأمر الذي اعطاها صفة التميز في إقامة الفعاليات بكل سهولة ودقة.

إستاد نادي الغرافة لكرة القدم :و الذي تم تدشينة في دورة الآسيوية بالدوحة عام 2006 ، و يعد إستاد مخصصاً لكرة القدم (من دون مضمار) تتسع مدرجاته (لـ 25 ألف) متفرجاً ويحتوي على (22) غرفة للإقامة الفندقية للمعسكرات ، إضافة إلى صالات للتدريب واستديو للبث التلفزيوني علاوة على شبكة الإضاءة الليلية الحديثة و لوحة إلكترونية متطورة و مهيأة للعرض بالفيديو المباشر.

مدينة خليفة الأولمبية :

أنشئت في عام 1976 على أحدث طراز وتشمل على إستاد رئيسي لكرة القدم يتسع لـ (40) ألف متفرج بالإضافة إلى مضمار لألعاب القوى وفقا للمقاييس الأولمبية وصالة رياضية تتسع لألف وثمانمائة متفرج وملاعب مجمعة لكرة السلة واليد والطائرة والتنس الأرضي ومركز الطب الرياضي.

مجمع خليفة الدولي للتنس والاسكواش : أنشئ عام 1992 وهو مجمع رياضي للتنس والاسكواش ذو مواصفات دولية تنظم فيه سنويا بطولات عالمية في لعبتي التنس و الاسكواش و من أبرزها بطولة قطر / موبيل الدولية.

مجمع حمد للرياضات المائية : يقع هذا المجمع بالقرب من إستاد خليفة الدولي و صمم هذا المجمع طبقا للمواصفات الأولمبية و العالمية من حيث أحدث التقنيات والمقاييس المعتمدة ،إذ يحتوي هذا المجمع على احدث الأجهزة والمعدات التي تؤهله لاستضافة البطولات المحلية و العالمية.

أكاديمية التفوق الرياضي"Aspire " : تعد اكاديمية أسباير الرياضية الاولى من نوعها في دولة قطر ، حيث انها تأسست في عام 2004 لتهتم بأكتشاف المواهب الرياضية من فئة صغار السن في دولة قطر ، و كذلك من بقية بلدان المنطقة وباقي دول العالم . إذ انها تَعمل على تطوير مستواهم الرياضي مواكبة بذلك المستويات العالمية وذلك من خلال أحدث البرامجِ الرياضية العالمية المتوفرة في أقسامها الأربعة لتكون

بذلك قادرة على تحويل الفئة الطموحة من صغار السن إلى فئة شباب قادر على تحقيق الفوز في المنافسات الدولية . كما تضم الاكاديمية سلسلة متكاملة من المرافق في الجانب الأكاديمي من قاعات دراسية ومختبرات متطورة ، و الرياضي من ملاعب للتدريب و مراكز للياقة و العلاج الطبيعي و أماكن للترفيه.

- **تجربة قطر في تنظيم دولة قطر للاحداث الرياضية :**

نظمت دولة قطر العديد من الاحداث الرياضية متوسطة الحجم ومن أهمها دورة الألعاب الاولمبية الآسيوية الخامسة عشر في ديسمبر من عام 2006 . إذ تعد أول دولة عربية تستضيف دورة الألعاب الآسيوية ، و شهدت هذه الدورة (39) رياضة في منافساتها التي تبلغ للمرة الأولى(423)منافسة واشتراك فيها أكثر من(10.000) رياضي مثلوا 45 دولة آسيويه وذلك للمرة الأولى في تاريخ الألعاب الآسيوية.

ومن ذلك تم اعداد لجنة عليا لتنظيم الألعاب الآسيوية يرأسها الشيخ تميم بن حمد آل ثاني ولي العهد آنذاك .و تتمثل مهامها في

- اعداد الخطة العامة للألعاب و اعتمادها من قبل المجلس الأولمبي الآسيوي لتصبح بمثابة دليل عمل للجنة المنظمة و تشمل هذه الخطة كافة التفاصيل التالية :
- المنشآت المطلوبة للدورة و البنية التحتية العامة والمنافسات الرياضية المدرجة ضمن خطط الألعاب والخدمات التقنية التي يجب توفيرها من برامج وأنظمة معلومات وقواعد بيانات وغيرها.
- الخدمات الإعلامية التالية (المراكز الصحفية ، البث التلفزيوني ، التسويق و الإعلان)
- المصادر المالية المتوقعة و كافة نواحي الإدارة المالية و المصادر البشرية من العاملين و المتطوعين المشاركين في حفل الافتتاح و حفل الختام و الفعاليات الثقافية الفنية المصاحبة للدورة .
- جوانب السكن و المواصلات و الأمن و الخدمات الصحية و البيئية المقدمة وبقية النواحي التنظيمية والإدارية الخاصة بالألعاب. [20]

[20] المصدر : الموقع الرسمي للجنة الاولمبية القطرية .

- **استفادة دولة قطر من تنظيم دورة الالعاب الاولمبية الآسيوية 2006 :**

استطاعت دولة قطر ان تنافس الدول الكبرى من جانب استضافة و تنظيم الأحداث الرياضية و البطولات العالمية و اظهرت تفوقها من خلال الأهتمام بتوفير بنية اساسية من المنشآت و المرافق الرياضية تفخر بها الدولة لسنوات طويلة .

وسعت دولة قطر ان تكون إرث مستدام من استضافة هذه الأحداث التي من أهمها دورة الالعاب الاولمبية الأسيوية "اسياد 2006" ، فقد اهتمت إلى ان يستمر هذا الإرث لما بعد البطولة من خلال برنامج اطلقته اللجنة المنظمة للبطولة "برنامج البيئة و الثقافة و النفايات " ، وذلك بالتعاون مع المجلس الأعلى للبيئة و المحميات و الطبيعة وذلك بهدف التوعية و التثقيف و الحث على مسؤولية منع و حظر كل ما يسبب أثر سلبي على بيئة البلاد ، كما نتج عن هذا التعاون التالي ، إنشاء محمية و طنية ، تقديم برنامج توعوي من خلال المدارس،مراجعة و فحص الأغذية و المياة وذلك لإرساء الأسس الصحيحة لتكون دولة قطر صديقة للبيئة .

و فيما يخص الجانب الاجتماعي فقد تم الأهتمام بالوعي الثقافي خلال فترتي ماقبل الألعاب وخلال فتره الألعاب نفسها و الأهتمام بالترحيب بالضيوف و إظهار قطر كدولة متسامحة ترحب بجميع الثقافات وذلك عن طريق التأكد من دمج كافة الفعاليات الثقافية مع البرنامج الرياضي مع الأهتمام بهوية البلد المضيف وثقافته و التركيز على إبراز دور دولة قطر في تنظيم الأحداث الرياضية و توحيد برنامج الفعاليات الثقافية مع البرنامج الرياضي ليتكامل احدهما مع الآخر دون تجاهل اي منهما على حساب الآخر .[21]

[21] تقرير العاب الدوحة 2006 ، الصادر عن اللجنة المنظمة لدورة الالعاب الآسيوية الخامسة عشرة ، الدوحة 2006 .

كما ان استضافة دولة قطر لبطولة الالعاب الآسيوية 2006 كون إرث يؤهل دولة قطر للأستفادة منه و يمكنها من استضافة الاحداث الرياضية الكبرى وهو ما يتضمن :

- **مواجهه التحدي** : فقد واجهت دولة قطر تحدي قدرتها على استضافة الاحداث الرياضية المتعددة و المعقدة بكل نجاح و لم تكن دورة الالعاب الآسيوية 2006لاسوى بداية للبث في الترشح للعديد من الأحداث الرياضية التي من أهمها مونديال 2022.
- **تطوير و صقل المواهب** :تم اكتساب العديد من المهارات و الخبرات التي بدورها تساهم في صقل المتطوعين لهذا الحدث التي تؤهلهم لاستيعاب و تنفيذ الأفكار المتعلقة بالأحداث الرياضية ، وفي هذه الدورة بلغ عدد المنظمون فيها من الموظفين 1374 قطري بجانب المتطوعين من المقيمين في قطر بعدد13628 و ذلك العدد يعلن جاهزيتهم لأي حدث رياضي يقام على أرض دولة قطر .

- **مواصلة بناء البنية التحتية** : فيما يخص التحسينات الذي طرأت على المنشآت و المرافق الرياضية فقد شملت تجديد العديد من الملاعب مثل ، استاد نادي العربي ليتسع ل13 الف مقعد ، استاد نادي قطر ليتسع ل12500مقعد ، وإعادة بناء استاد خليفة ليتسع ل50 الف مقعد ، بناء 8 ملاعب تدريب في مجمع خليفة للتنس و الاسكواش ، بناء مرافق حديثه في مجمع لوسيل للرماية من ميادين للرماية و رياضة القوس و السهم وغيرها . و بعد 2006 تم استخدام هذه المرافق في استضافة العديد من البطولات الرياضية العالمية مثل ، بطولة (قطر ماسترز) الدولية للاسكواش .بطولة قطر الدولية للجائزة الكبرى لألعاب القوى وغيرها .
- ومما سبق حققت دولة قطر تقدما ملحوظا في التخطيط للأحداث الرياضية و السعي لتحقيق إرث رياضي من استضافتها للاحداث الرياضية وكجزء من اهتمامها بإستضافة هذه الاحداث على المستوى الدولي و لأن تكون واحة للرياضة في الشرق الأوسط و العالم اجمع ، و كجزء من رؤيتها الوطنية 2030 تخطو دولة قطر نحو مستقبل اكثر ازدهارا من الجانب الصحي و التعليمي و الرياضي و الاقتصادي للأجيال القادمة .[22]

[22] المهندي ،أحمد (2010) **قطر 2022** ،الاتحاد القطري لكرة القدم ،قطر .

الفصل الثالث : تنظيم دولة قطر لمونديال 2022 و دورة في تحقيق التنمية المستدامة

➢ التنمية المستدامة في دولة قطر:

اهتمت دولة قطر بالتنمية المستدامة من قبل الحكومة الرشيدة منذ عام 1971م وحتى يومنا هذا و اتضح هذا الاهتمام من قبل الحكومة بوضعها العديد من الاستراتجيات و السياسات الهادفة لتحقيق التنمية المستدامة ، كذلك وضعت العديد من التشريعات و الأنظمة و بناء المؤسسات التي تساهم في تحقيق الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

و تجسد دولة قطر اهتمامها بالتنمية المستدامة في نص المادة (33) من الدستور الدائم للبلاد و التي اشارت فيه الى **"تعمل الدولة على حماية البيئة و الحفاظ على توازنها الطبيعي تحقيقا للتنمية الشاملة و المستدامة لكل الأجيال "** ، بالاضافة الى مشاركتها في المؤتمرات و المحافل الدولية التي تهتم بالتنمية المستدامة مثل مشاركتها في القمة العالمية للتنمية المستدامة لعام 2002 في جوهانسبرغ في جنوب افريقا .

ومن ذلك سيتم استعراض اهم التطورات في دولة قطر في مجال التنمية المستدامة .

- ✓ **التطورات التشريعية** : أصدرت دولة قطر العديد من التشريعات والقوانين التي تهدف للمحافظة على البيئة و تحقيق التنمية المستدامة . و من أهم هذه القوانين والتشريعات ما يلي .

قانون رقم 4 لسنة 1983	قانون رقم 30 لسنة 2002 لحماية البيئة	قانون رقم 21 لسنة 2007 التحكم في المواد المستنفدة لطبقة الاوزون .
• صدر في 5 مارس 1983 و هدف لحماية الثروات المائية الحية في دولة قطر و ذلك عن طريق تنظيم عملية الصيد بتراخيص تصدرها الإدارة المختصة	• صدر في 29 سبتمبر من 2002 يهدف لتحقيق لحماية البيئة والحفاظ على نوعيتها وتوازنها الطبيعي . كما يهدف لمكافحة التلوث بجميع اشكالة وتجنب اي اثر سلبي فوري او بعيد المدى قد ينتج عن خطط و برامج التنمية الاقتصادية او الزراعية او العمرانية او الصناعية و غيرها من برامج التنمية التي قد تحدث ضرر على البيئة . • تنمية الموارد الطبيعية و الحفاظ على التنوع الحيوي واستغلاله لمصلحة الاجيال الحالية و القادمة . • حماية المجتمع و صحة الانسان و الكائنات الآخرى من جميع ماقد يضر البيئة و يعيق الاستخدام المشروع لها . • حماية البيئة من تأثير الانشطة الضارة بها و التي تتم خارج الدولة .	• صدر في 14 اغسطس من 2007،ويهدف لحماية طبقة الاوزون من خلال التحكم في المواد المستنفدة لها ومن خلال تنظيم عمليات حظر استيراد او تصدير تلك المواد او المواد البديلة لها او مواد معاد تدويرها منها .

- **الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة :**

انشأت دولة قطر في إطار بناء الأطر المؤسسية لتحقيق التنمية المستدامة ، العديد من المؤسسات و الأجهزة الحكومية و لجان وطنية تهتم بإعداد السياسات والاستراتيجيات تهدف لتعزيز تطبيقات التنمية المستدامة بصورة تحقق النمو المستدام و تحقق أسس الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في قطر والتي من أهمها تلك المؤسسات .

وزارة البيئة	المجلس الأعلى لشؤون الأسرة	الأمانة العامة للتخطيط التنموي	مركز أصدقاء البيئة	مركز الدراسات البيئية
تختص بالقيام بجميع الأعمال الكفيلة بحماية البيئة في البلاد عن طريق النقاط التالية : وضع السياسة العامة لحماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة، وإنماء الحياة الفطرية وحماية مواطنها الطبيعية. تحديد المشاكل الناجمة عن تلوث البيئة وتدهورها، والاستعانة بأجهزة الدولة المعنية في دراستها واقتراح الحلول المناسبة ومتابعة تنفيذها . إنشاء قواعد معلومات بيئية وطنية، و مختبر مرجعي للبيئة.	انشأ بقرار اميري رقم 53 لعام 1998 ، بهدف و جود هيئة وطنية تهتم بشؤون الأسرةالقطرية لتشخيص واقعها واحتياجاتها وتطلعاتها المستقبلية. ومن اهم اهدافها للآتي : تعزيز دور الأسرة في المجتمع القطري . رعاية الأسرة وتقوية الروابط الأسرية. دراسة المشكلات التي تواجه الأسرة واقتراح الحلول المناسبة للتغلب عليها. تمكين المرأة القطرية في المشاركة في الحياة العامة، والعمل على تحسين أوضاع المرأة العاملة.	أنشئت بموجب القرار الأميري رقم (39) لسنة 2006م ،و تهدف الأمانة العامة للتخطيط التنموي إلى وضع رؤى شاملة و خطط استراتيجية عامة لتحقيق التنمية في الدولة في جميع المجالات ومتابعة تنفيذها،في سبيل تحقيق التنمية المستدامة .	تم تأسيسة عام 1992م، انطلاقاً من فلسفة أن الكل يشارك و الكل يعمل ويهدف إلى تحقيق الآتي : 1) تعميق الوعي البيئي بين أفراد المجتمع . 2) غرس الشعور بالمسؤولية المجتمعية تجاة البيئة 3) بيان أهمية الوعي البيئي كأساس في عجلة التنمية المستدامة للدولة 4) إبراز جهود دولة قطر في المحافظة على البيئة والتعريف بنشاطات وأدوار االمؤسسات العامة و الخاصة ذات الصلة المباشرة بالبيئة.	أنشأ مركز عام 1980م كجزء من الهيكل التنظيمي لجامعة قطر ليكون جهة مسؤولة عن دعم البحث العلمي وتطبيق التكنولوجيا الحديثة في مجالات التنمية ومتابعة التقدم العلمي.

- **اللجان الوطنية المعنية بالتنمية المستدامة:**

اللجنة الدائمة للسكان:

نشأت بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (24) سنة 2004م وذلك تنفيذاً لما ورد في الإطار العام للاستراتيجية السكانية لدول الخليج العربية من مجلس التعاون و اعتمدها المجلس في دورته التاسعة عشرة

المنعقدة في أبوظبي عام 1998م ، إذ تستوجب قيام كل دولة من دوله بتشكيل لجنة عليا للسكان تختص بإعداد السياسات الوطنية للسكان. وتعمل اللجنة الدائمة للسكان على تحقيق المواءمة بين المتطلبات السكانية والتنمية المستدامة بالاستناد إلى مبادئ الشريعة الإسلامية وقيم المجتمع القطري والدستور والتوجهات السياسية للدولة و رؤية قطر الوطنية.

اللجنة الدائمة للموارد المائية :

نشأت في عام 2004 وتهدف لوضع الإطار العام لأستراتيجية مائية ، و ضمت في عضويتها عده ممثلين للعديد من القطاعات مثل المياه و التخطيط و البيئة، و تشمل مهام هذه اللجنة وضع برنامج للإدارة المتكاملة للموارد المائية في الدولة لحماية الثروة المائية و المحافظة عليها، والتنسيق بين الجهات المنتجة والمستخدمة لتلك الموارد.

اللجنة الوطنية للنزاهة والشفافية :

نشأت بموجب القرار الأميري رقم (84) لعام 2007 كجزء من متطلبات تصديق دولة قطر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، و يشتمل اختصاصها على تنفيذ متطلبات تلك الاتفاقية، و ذلك بوضع معايير وطنية للنزاهة و الشفافية في دولة قطر، و تنمية الوعي والإدراك لدى أفراد المجتمع في كل ما يتعلق بمكافحة الفساد .و تضم هذه اللجنة التي يرأسها رئيس ديوان المحاسبة عده ممثلين عن كل من المؤسسات التالية (مصرف قطر المركزي ، النيابة العامة ، وزارة الاقتصاد والتجارة ، وزارة الخارجية،مؤسسة قطر للبترول)

- ✓ **الخطط و الاستراتيجيات المعنية بالتنمية المستدامة في دولة قطر :**

اهتمت دولة قطر بإعداد العديد من الاستراتيجيات والخطط والسياسات التي تعنى بتحقيق التنمية المستدامة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً من أهمها ما يلي :

✓ رؤية قطر الوطنية 2030 :

تم اعتمادها بموجب القرار الأميري رقم (44) لسنة 2008 وذلك بهدف تحويل دولة قطر في عام 2030 إلى مصاف الدول المتقدمة و القادرة على تحقيق التنمية المستدامة ، بتأمينها استمرارية العيش الكريم لشعبها جيلاً بعد جيل .كما تم اصدار قرار أميري رقم (51) لعام 2008 يأمر بإنشاء لجنة عليا للإشراف على تنفيذ هذه الرؤية المستقبلية لقطر و ما تتطلبه من إعداد الخطط و البرامج والاستراتيجيات القطاعية والشمولية اللازمة وتنفيذها

وتستند رؤية 2030 على أربع ركائز هي :

➢ التنمية البشرية :

تهدف هذه الركيزة إلى بناء نظام تعليمي يوازي أفضل النظم التعليمية في العالم ويزود المواطنين بما يفي حاجاتهم و حاجات المجتمع القطري ، من خلال اتاحة الفرص لهم على تطوير قدراتهم و يوفر لهم التدريب وذلك ليتمكنوا من النجاح في العالم المتغير ، الذي تتزايد متطلباته العلمية .كما تشجع هذه الركيزة على تنمية القدرة على الإبداع والابتكار.كما انها تتضمن التأكيد على التماسك و الأحترام لقيم المجتمع القطري وتراثه . وتدعو إلى التعامل البناء مع جميع شعوب العالم .

و لدعم النظام التعليمي تطمح قطر لأن تكون مركز فعال للبحث العلمي . و لتحسين صحة المجتمع تعمل قطر على تطوير النظام المتكامل للرعاية الصحية ، إذ يقدم خدمات صحية وقائية وعلاجية عالية الجودة يُدار وفقا للمعايير الدولية ، ويوفر حياة صحية مديدة للجيل الحالي والأجيال القادمة ،مع اتاحة مرافقة لجميع السكان و برسوم رمزية .

➢ التنمية الاجتماعية:

تتطلع دولة قطر للنهوض بالجانب الاجتماعي و تطويره من خلال بناء الإنسان القطري

ليكون قادر على التعامل بجدارة و مرونة مع متطلبات العصر .كما ان المحافظة على أسرة قوية متماسكة

تحظى بالدعم و الرعاية و الحماية الاجتماعية . و سوف يكون للمرأة دورا فعالا في المجتمع القطري وفي جميع جوانب الحياة مثل المشاركة في صنع القرارات الاقتصادية والسياسية . و ستعمل دولة قطر على توفير الأمن و الاستقرار للسكان في المجتمع القطري، وعلى تأمين الحاجات الأساسية و ضمان تكافؤ الفرص للمواطنين . كما أنها ستعمل على تعزيز روح التسامح والإحسان وتشجيع الحوار البناء والانفتاح على الثقافات الأخرى انسجاماً مع هويتها العربية والإسلامية. كما انها ستعمل على تعزيز دورها الإقليمي المهم والبناء، خصوصاً ضمن منظومة مجلس التعاون الخليجي و الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي . وبصفتها عضواً مسؤولاً في المجتمع الدولي ستساهم قطر في تحقيق الأمن والسلم و تنفذ التزاماتها الدولية.

- **التنمية الاقتصادية:**

يستم الاقتصاد القطري بالحيوية و تعد الأساس الذي يبنى عليه الازدهار الاقتصادي و الارتفاع المستمر في مستوى المعيشة،غير أن إستدامة الازدهار تتطلب الإدارة الحكيمة للموارد الناضبة لتضمن للأجيال القادمة الموارد والإمكانيات الكافية لتلبية حاجاتها ، و على هذه الإدارة أن تُؤمن الاستغلال الأمثل لهذه الموارد وتخلق التوازن بين الاحتياطي والإنتاج ، وبين التنويع الاقتصادي ودرجة الاستنزاف ،إذ إن موارد قطر الهيدروكربونية الوافرة يمكننا استثمارها لتحقيق التنمية المستدامة وجعلها حقيقة واقعة . و بجانب ذلك تعمل دولة قطر على تحقيق الاستثمار في بنى تحتية بجودة عالية وذلك سعيا منها لتقديم افضل الخدمات العامة . كما انها تعمل لتكوين قوة عمل ماهرة من خلال دعمها لتطوير القدرات في ريادة الأعمال و الابتكار ، حيث إن تحقق هذه الاهداف سيقدم بدوره منطلقاً واسعا لتنويع الاقتصاد و تحويل دولة قطر إلى مركز إقليمي للمعرفة و النشاطات الصناعية و تقديم الخدمات العالية القيمة .

- **التنمية البيئية :**

تسعى دولة قطر لحماية بيئتها الطبيعية و المحافظة عليها و لذا فإنها تحاول ان تخلق توازن بدقة بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية و البيئية. و تتضمن الركيزة البيئة القضايا البيئية المحلية مثل اثر نضوب الموارد

المائية و الهايدركربونية ، وأثر التلوث على تدهور البيئة، و التعامل مع القضايا البيئية العالمية مثل الاحتباس الحراري ،و تقييم حدة المخاطر والتعامل مع التغيرات المتوقعة لمصادر الطاقة و تضافر الجهود للتغلب على المشاكل التي قد تنجم عنها.

ومن ذلك توفر رؤية قطر الوطنية 2030 قاعدة لصياغة الأستراتيجية الوطنية الشاملة التي تساعد على تطوير الأهداف التنموية و توضح العمليات التنفيذية اللازمة و مهام الجهات المعنية، وتضع معايير لقياس الأداء. حيث ان تحقيق هذه الرؤية يستدعي مساهمة كافة فئات المجتمع و قطاعاته ،و يتطلب تطوير قدرات المؤسسات ،ليوفر الخدمات العامة بكفاءة و شفافية ويدعم التعاون بين القطاعين العام و الخاص و يتيح المجال لمؤسسات المجتمع المدني .[23]

ومما سبق سيتم التطرق لإستراتيجية التنمية الوطنية الأولى 2011-2016 التي صدرت لضمان السير الصحيح للوصول لرؤية قطر 2030 ، ومن هذا الجانب فقد ركزت برامج هذه الاستراتيجية على جميع الركائز على النحو التالي :

[23] الهيتي و المهندي (2008)، التنمية المستدامة في دولة قطر ، الإنجازات و التحديات .

التنمية الاقتصادية	التنمية البشرية	التنمية الاجتماعية	التنمية البيئية
1) برنامج استدامة الازدهار الاقتصادي في الدولة . 2)برنامج توسع القاعدة الإنتاجية . 3) برنامج تعزيز الإستقرار الاقتصادي في الدولة . 4) برنامج العمل على تعزيز الكفاءة الاقتصادية و التقنية. 5) برامج تعزيز كفاءة السوق 6) التشريعات و الكفاءات. 7) برامج العمل على التنوع الاقتصادي	1) برامج الرعاية الصحية و العمل على إعداد قوه عمل وطنية ماهره في مجال الصحة . 2) برامج بناء المعرفة و المهارات.	1) برامج التماسك الأسري و تمكين المرأة . 2) برنامج ضمان الحماية الأجتماعية. 3) برنامج توفير الحماية العامة لمجتمع مستقر. 4) برنامج الرياضة لمجتمع نشيط وصحي. 5)برنامج النمو الثقافي و الإبداعي في المجتمع.	1)برنامج الحفاظ على البيئية للأجيال القادمة . 2) برنامج تحديث مؤسسات القطاع العام وتطويرها.

*استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2011-2016

➢ تنظيم دولة قطر لمونديال 2022 :

في عام 2009 رشحت دولة قطر نفسها لأستضافة نهائيات كأس العالم ودخلت في منافسة مع اربعة ملفات للفوز بهذه النهائيات، وهي اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا والولايات المتحدة الأميركية

و تقدمت الدول الخمس بملفاتها على هذا النحو الزمني :

1. **2 فبراير 2009** : الموعد النهائي لتقديم نموذج لطلب استضافة كأس العالم للأتحاد الدولي لكرة القدم
2. **16 فبراير 2009** :موعد إرسال الاتحاد الدولي لكرة القدم لنموذج التسجيل للملف للأتحادات الاعضاء
3. **16 مارس 2009** : الموعد النهائي لتقديم نموذج التسجيل النهائي مع مستندات ملحقة مطلوبه من قبل الفيفا
4. **ابريل 2009** : توزيع اتفاقية ملف الاستضافة من قبل الاتحاد الدولي لكرة القدم
5. **11 ديسمبر 2009** : الموعد النهائي لتقديم اتفاقية الاستضافة الموقعة للاتحاد الدولي لكرة القدم
6. **14 مايو 2010** :إرسال كتاب العرض و اتفاقية الاستضافة وجميع المستندات المطلوبة لملف الاستضافة في كتاب العرض كملحق .
7. **سبتمبر 2010** : زيارة لجنة تفتيش الفيفا للدول المرشحة .
8. **ديسمبر 2010** : موعد اعلان اتحادات الاعضاء المستضيفة لكأس العالم 2018 و كأس العالم 2022 و ذلك من قبل اللجنة التنفيذية للاتحاد الدولي لكرة القدم .

و مما سبق تنافست 4 دول من آسيا وهي (قطر ، أستراليا ، كوريا الجنوبية ، اليابان) الى جانب الولايات المتحدة الامريكية ، و تبين من خلال التوقعات بأن تكون المنافسة بين الملفين القطري و الأسترالي لنيل شرف استضافة مونديال 2022 .

و يعد دخول دولة قطر في هذه المنافسة على استضافة احد اهم الاحداث الرياضية الكبرى –بعد دورة الالعاب الاولمبية– كأس العالم لكرة القدم خطوة جريئة تنسجم بدورها مع سياسة دولة قطر القائمة على

الأهتمام بالأحداث الرياضية و الاستثمار في تلك الأحداث عن طريق تسخير جميع الأمكانات البشرية و المادية لإنجاحها ، من خلال التخطيط السليم و تأهيل الكوادر البشرية و تحديث البنية التحتية وتقديم الضمانات و الدعم الحكومي . ومن ذلك يتمتع الملف القطري بالدعم الحكومي و الضمانات المالية و رفع مستوى الخدمات المطلوبة مثل تقنية تبريد الملاعب للتغلب على درجات الحرارة المرتفعة ، سعيا لتوفر المعايير الدولية لإستضافة كأس العالم و التي حددها الفيفا في النقاط التالية :

- معيار جاهزية البنية التحتية و المرافق على مستوى عالي الجودة : و التي منها وجود 12 ملعب تتسع ل 40 الف مقعد للمباريات و 80 الف مقعد للمباراة الافتتاحية و الختامية و حققتها دولة قطر عن طريق الاستثمار في العديد من المشاريع التي تسعى لتوسيع البنى التحتية في مجال المرافق الرياضية و مجال الخدمات مثل النقل .
- معيار وجوب تأكيد الدولة الممستضيفة على سعيها لتحقيق القيم الإيجابية من هذه الاستضافة ، وتشكلت في السعي لترك انطباع إيجابي عن الشرق الأوسط و دولة كدول محبة للسلام ، و السعي على إبراز الثقافة العربية و الاسلامية .

مرحلة الأختيار :

على عكس الدورات الاولمبية التي يتم فيها اختيار الدولة المضيفة بناء على موافقة اكثر من 100 عضو من اعضاء اللجنة الاولمبية الدولية ، فإن اختيار مستضيفي بطولة كأس العالم لكرة القدم من قبل الاتحاد الدولي (فيفا) تتم بموافقة 24 عضو من اعضاء اللجنة التنفيذية . و لكن تم اختيار اليابان و كوريا الجنوبية لتنظيم مونديال 2002 بهدف سياسي يسعى للتقارب بين عدوين تقليديين .

و من ذلك ان فكرة اختيار دولة قطر لتنظيم مونديال 2022 لا يهتم بكرة القدم فقط ولكنه يسعى لتعزيز السلام في الشرق الاوسط ، و من ذلك تسعى الفيفا لعولمة كرة القدم بتطبيق العديد من السياسات

الجديدة التي تسعى لنشر السلام و التنمية الاقتصادية و تحسين الوضع العام للدولة المستضيفة مثل اختيار جنوب افريقيا لاستضافة مونديال 2010 .

- **خطوات استضافة المونديال و تناغمها مع رؤية قطر 2030:**

تنسجم فكرة استضافة المونديال لعام 2022 وتنسجم مع الرؤية الوطنية 2030 من جانب الرؤية الاقتصادية المستقبلية ،حيث ان هذه الاستضافة هي استثمار في المجال الرياضي ويفتح ابوابه للجميع و يتيح لهم المشاركة الكاملة في هذا الاستثمار حيث ان الرؤية الاقتصادية تستهدف تحديث البنى التحتية للدولة و تطويرها لخلق اقتصاد قوي و متنوع بمشاركة القطاع الخاص في الدولة. كما ان هذه الاستضافة ستعمل على تحقيق التنمية البشرية من جانب تنمية و بناء المعرفة و المهارات لدى افراد المجتمع و تطوير الكوادر الوطنية عن طريق التدريب و التأهيل لإستضافة هذا الحدث الرياضي الكبير . اما فيما يخص التنمية الأجتماعية فأن هذه الاستضافة ستحقق هدف تعزيز الرياضة في المجتمع نشيط و ستحقق النمو الثقافي و الإبداعي في المجتمع و إبراز الثقافة القطرية في هذا الحدث العالمي . اما في الجانب البيئي اعتمدت اللجنة المنظمة انشاء مرافق وملاعب صديقة للبيئية و تقلل من نسبة انبعاث الكربون .

و مما سبق تم إصدار قرار أميري بسنة 2011 رقم (27) بإنشاء اللجنة العليا للمشاريع والإرث و في المادة رقم(3) منه يتضح الهدف من انشائها إلى ان يتم تحقيق أفضل الظروف الملائمة لتنظيم كأس العالم 2022 ، وبما يعزز هذه خطط الدولة في التنمية الشاملة في جميع المجالات، و يؤدي لإيجاد إرث لدولة قطر يمتد بعد هذه البطولة ليخدم الأجيال القادمة .

اما عن مهام هذه اللجنة فتتمثل في المادة رقم (6) من هذا القانون ، إذ تم وصفها بأنها الجهة العليا المختصة بشؤون كأس العالم 2022 ، ممارسة بذلك جميع الصلاحيات و الاختصاصات اللازمة لتحقيق أهدافها في هذا الشأن ، و تتمثل مهامها في الآتي :

1) وضع الاستراتيجيات و السياسات العامة المتعلقة بكأس العام 2022 و إعداد و متابعة تنفيذ الخطط الإنمائية و الاقتصادية و البنية التحتية المنشأة لإستضافة هذا الحدث ، و ربطها برؤية قطر الوطنية 2030، مع مراعاة التزامات الدولة مع الاتحاد الدولي لكرة القدم "فيفا" .

2) العمل على إيجاد البيئة المواتية لتنظيم مونديال 2022 ، من جميع النواحي التنظيمية و القانونية و العمرانية و الاجتماعية و الاقتصادية .

3) تحديد الأطر الداعمة و المشجعة في مختلف الفعاليات و الأنشطة المتعلقة بإستضافة المونديال .

4) تقييم ومتابعة إصدار التوجيهات بشأن فعاليات مونديال 2022.

5) إقرار المشروعات الخاصة بكأس العالم ، التي تنفذ بشكل مباشر من قبل اللجنة ، و متابعة تنفيذ هذه المشروعات التي تنفذ بواسطة الجهات الحكومية و الغير الحكومية.

6) التنسيق مع جميع الجهات سواء من الجهات الحكومية و الغير حكومية و المنظمات المحلية و الإقليمية و الدولية و المبادرات و الأنشطة و المشروعات التي تتعلق بكأس العالم 2022 من جميع المجالات ، وذلك سيضمن التكامل بين الأستراتيجيات و الخطط و القرارات و الأنشطة الموضوعه من قبل الجهات المشار إليها و الرؤية الوطنية الخاصة بمونديال 2022، و التي بدورها ستؤدي لإنجازها على اكمل وجه .

7) اقتراح المشروعات و الأدوات التشريعية التي تتعلق بمونديال 2022 ، و إبداء الرأي بشأن أي من المشروعات و الأدوات تشريعية التي قد تؤثر على تنظيم و إنجاز كأس العالم.

8) تمثيل الدولة في جميع الهيئات والمنظمات و المؤتمرات و الاجتماعات و الندوات المحلية و الإقليمية و الدولية المتعلقة بمونديال 2022.

9) أي أمور أخرى يكلفها بها الأمير. [24]

ومن ذلك قامت اللجنة العليا للمشاريع و الإرث بهدف تحقيق اكبر قدر من المنفعة من استضافة قطر لمونديال 2022 وذلك من خلال دعمها لركائز رؤية قطر الوطنية 2030 – التنمية الأجتماعية

و التنمية البشرية و التنمية الأقتصادية بالإضافة الى الإرث الرياضي الخاص باستضافة الأحداث الرياضية الكبرى . ومن ذلك تتعدد جوانب الإرث التي تهتم بها هذه اللجنة و التي تتشكل في النقاط الآتية :

- ✓ **الإرث البشري** : تسعى اللجنة العليا لمنح المواطنين و المقيمين العديد من الفرص في البرامج التدريبية في شتى المجالات ، وذلك من خلال البرامج الآتية (التدريب ، والرصد و المراقبة والإعارة) إذ يحصل الموظفون الجدد وطلاب الجامعات على فرص العمل مع ذوي الخبرة من الخبراء الاجانب في مجالاتهم ، وذلك في جميع إدارات اللجنة العليا و أقسامها، وفي الأحداث الرياضية الكبرى حول العالم . و بالطبع ستعود هذه الخبرات بالنفع على المتدربين والمراقبين والمعارين ، حيث ستزداد لديهم المهارات و المعرفة .

برامج الإرث البشري		
تحدي 22: أطلق هذا البرنامج بهدف تنمية الابتكار في الشرق الأوسط، وتركز جميع هذه التحديات على الإرث مثل الاستدامة و تعزيز السياحة و تعزيز أساليب الحياة الصحية في الشرق الإوسط .	**برنامج المتطوعين :استفادت اللجنة العليا من خدمة ما يزيد عن 300 متطوع في مختلف الأحداث التي نظمتها في الأعوام الماضية، مثل المباريات الدولية الودية، ومناطق المشجعين وغيرها من الفعاليات التي تنظمها اللجنة بالأضافة إلى التحاقهم بالتدريب الميداني في الدورات التي يقدمها معهد جسور.**	**تنمية رأس المال البشري في قطاع السياحة : تتولى الهيئة العامة للسياحة تنفيذ الخطة المتعلقة بتنمية رأس المال البشري في قطاع السياحة والتي من المتوقع أن تتوفر 130,000 فرصة عمل مباشر في قطاع السياحة بحلول عام 2030 ، بينما يتوقع أن يعمل 65,000 شخص بشكل غير مباشر في وظائف تتعلق بالقطاع**

[24] البوابة القانونية القطرية .

✓ **الإرث الاجتماعي** : تسعى اللجنة العليا للمشاريع و الإرث أن توظف التأثير القوي لرياضة كرة القدم في صنع إرث يعزز التماسك الإجتماعي و يعمل على زيادة الفرص في ممارسة الرياضة و التعليم والتوظيف في قطر بشكل خاص و المنطقة بشكل عام . وتتضح مشاريع هذا الإرث في الشكل التالي :

الإرث الأجتماعي

المناطق المحيطة بالملاعب: سعت اللجنة العليا للإرث ان تلبي الاستادات و المناطق المحيطة بها حاجات أهالي الأحياء المحيطة بها للأجيال القادمة. ومن ذلك تم التشاور مع أهالي تلك الأحياء و بشكل موسع قبل البدء بالأعمال الإنشائية للأستادات،بهدف الوقوف على احتياجات من سيستخدمون مرافق المناطق المحيطة و ضمان ان تترك إرثا دائما	كرة القدم النسوية : يعتبر تمكين المرأة أحد أهم أدوات تعزيز دورها الأجتماعي، و تعد ممارسة السيدات لرياضة كرة القدم فرصة ممتازة للأسهام في تحسين مستوى الصحة و اللياقة النسوية ، حيث يمكنها ذلك من ان تستفيد من المهارات التي يتم تعلمها على أرض الملعب في مجالات الحياة المختلفة، كاالتعليم والأعمال التجارية والحياة الأسرية.	الجيل المبهر : يعتبر مبادرة للتنمية الأجتماعية، إذ انطلق في مرحلة ملف قطر لأستضافة مونديال 2022،وهدف لتمكين الشباب و خلق تغيير إيجابي في مجتمعاتهم. و للجيل المبهر ثلاثة عناصر رئيسية هي: الأشخاص الذين يتم تنمية قدراتهم الكروية ، والملعب الذي يتم فهو معني بناء ملاعب كرة قدم مستدامة في الدول الفقيرة ، والبرنامج يسعى لتطوير المهارات الأجتماعية لدى الأجيال الشابة.	كاكوما : ساهمت اللجنة العليا في تمكين سكان مخيم كاكوما اللاجئين في كينيا من خلال الرياضة، وترك إرث دائم من شأنه أن يسهم في السلم والأمن الدولي.	رعاية العمال :تسعى اللجنة العليا لأستحقاق العمال على ظروف العمل و المعيشة الإنسانية الصحية و السليمة، والمساهمة في بناء مجتمع قائم على العدل والمساواة وسيادة القانون. وتلتزم بضمان حصول جميع العاملين في مشاريعنا على الرعاية الكاملة من خلال وضعها الأسس و القيم و المعايير التي تتوافق مع القانون القطري لحماية حقوق العمال في شركات المقاولات التي تعمل على تنفيذ المشاريع

✓ **الإرث الاقتصادي:**

ان استضافة قطر لمونديال 2022 ، تصنع العديد من الفرص لإحداث التنوع في الاقتصاد القطري و زيادة المنافسة من خلال جذب الاستثمارات و تحفيز النمو الاقتصادي في الدولة . ومن ذلك تسعى اللجنة العليا للمشاريع و الإرث ان تكون هذه التنمية جزء مساهم في الوصول لرؤية 2030 و تحقق الإستدامة الاقتصادية وتتضح المشاريع لهذا الإرث في الشكل الآتي :

الإرث الاقتصادي		
معهد جسور : **تأسس في عام 2013 بهدف بناء رأس المال البشري في قطر والشرق الأوسط ، وذلك من خلال تدريب المواهب ستساعد في تنفيذ مشاريع مونديال 2022 ، وذلك سيحقق الأستدامة للرياضة و تنظيم الفعاليات في المنطقة بشكل عام**	**البعثات التجارية :** **تتطلع العديد من الدول و الشركات من شتى أرجاء العالم إلى الأستفادة من استضافة قطر لمونديال 2022 ، وتعمل البعثات التجارية إلى الدول الأخرى، و استضافة الوفود التجارية والحكومية في مكاتب اللجنة العليا للمشاريع والإرث على زيادة الفرص وتحفيز النمو الأقتصادي للدول بشكل عام .**	**أبحاث السوق :** **تتطلب صناعة المستقبل الاقتصادي لدولة قطر الى المزيد من التحفيز للنمو الأقتصادي وجذب الأستثمارات، لذا كان من الضروري أن تجرى الأبحاث التي تساعد على فهم مواقف المستثمرين المحتملين تجاه السوق القطري.**

✓ **الإرث البيئي :**

من خلال استضافتها لمونديال 2022 تسعى قطر لأن تكون هذه البطولة الأكثر صداقة للبيئة على مر تاريخ هذه البطولة، سواء من خلال البطولة نفسها أو أثناء الاستعدادات لها، و ذلك للوصول إلى مستقبل

رياضي مستدام و صديق للبيئة .ومن ذلك تعمل مشاريع الطاقة المتجددة التي يتم تطويرها على تقليل انبعاثات الكربون الناجمة عن استضافة هذا الحدث الرياضي الكبير.و تتضح مشاريعها في الشكل التالي :

الإرث البيئي		
البنية التحتية المستدامة للبطولة : وضع استراتيجية موازنة انبعاثات الكربون والتي تعتمد على جاهزية مشاريع الطاقة المتجددة، والحلول المبتكرة التي تهدف إلى الحد من استخدام المياه وتقليل النفايات الناتجة عن الاستادات	**ترشيد 22 :هو برنامج أطلقته اللجنة العليا بالأشتراك مع كهرماء، ويهدف للأستفادة من تأثير كرة القدم لتعزيز الوعي حول فوائد المحافظة على الطاقة و المياه بين جيل الشباب القطري**	**مسابقة الأستدامة البيئية : تسعى هذه لفتح باب المنافسة أمام طلاب جميع المدارس الثانوية و الجامعات في جميع أنحاء قطر وذلك بهدف تحديد التحديات البيئية في قطر، وتقييم أثرها على المجتمع ، و تطوير حملة تسويقية لتحفيز الشباب وحشد طاقاتهم من أجل المشاركة في التغلب على تحديات االأستدامة التي تواجه دولة قطر**

- ✓ **الإرث الرياضي :**

سيشكل الإرث الرياضي الذي ستصنعه استضافة قطر لمونديال 2022 آثار عميقة على دولة قطر والمنطقة العربية بشكل عام ، حيث ستخلق مهارات جديده لدى الأفراد وخبرات في استضافة الأحداث الرياضية الكبرى ، و ستعزز من الرياضة و النشاط و الصحة في المجتمع . وتتضح مشاريعه في النقاط التالية :

الإرث الرياضي			
ملاعب عالمية المستوى : **تتفق جميع الاستادات التي أنشئت لأستضافة مونديال 2022 على ان تلبي احتياجات جولة قطر بعد البطولة ،كما ان تصاميمها تعزز الاستدامة سواء في مرحلة الإنشاء او خلال المرحلة التشغيلية حيث شملت على تقنيات التبريد لإستخدامها على مدار العام و احتواء معظمها على مقاعد قابلة للتفكيك بعد انتهاء البطولة و التبرع بها للدول المحتاجة لبنى تحتية رياضية .**	**لأحداث التجريبية:** **نظمت اللجنة العليا للمشاريع والإرث في دولة قطر العديد من الاحداث التجريبية مثل (منطقة المشجعين البرازيل 2014، العديد من المباريات الودية منذ عام 2009) وذلك بهدف بناء الخبرة التشغيلية ومعرفة مواطن الضعف من الناحية التشغيلية وذلك للتغلب عليها عند استضافة مونديال 2022.**	**زيادة المشاركة الرياضية:** **أقامت اللجنة العليا العديد من البرامج الرياضية المشجعة على الرياضة مثل البرنامج الأولمبي المدرسي و الذي شارك به اكثر من 21,000 طالب و طالبة ،كما نظمت بطولة التمبة في احتفالات اليوم الوطني لدولة قطر سعيا منها لتوثيق روابطهم بالماضي و برياضة كرة القدم .**	**كأس العمال:** **تشكل هذه البطولة هدف اللجنة العليا للمشاريع والإرث والذي يعنى بالاستفادة من كرة القدم كقوة إيجابية فريدة لصنع إرث قادر على تحسين مستوى رعاية العمال، وفسح المجال أمامهم للاستمتاع بالرياضة والحصول على حياة صحية سليمة.**

و مما سبق يتضح لنا ان اللجنة العليا للمشاريع و الإرث تقوم بجميع المهام التي تتعلق بإدارة الإرث الرياضي لمونديال 2022، ويعرف صبحي محمد إدارة الإرث الرياضي بأنها، هي الإدارة المتعلقة بالتخطيط لأستثمار كافة الأصول و الاستحقاقات الخاصة بالإحداث الرياضية قبل بدأ الحدث و التطبيق و التنفيذ للأستفادة من تلك الأصول لما بعد الحدث .[25]

وسعت دولة قطر لأن تستفيد من تجارب الدول التي استضافت الأحداث الرياضية الكبرى السابقة من خلال الإطلاع على نتائج الخطط الاستراتيجية لهذه الأحداث ومدى ارتباطها بالواقع بعد انتهاء تلك الأحداث ومن ذلك استكملت دولة قطر ما بدأته لندن في تنظيمها لأولمبياد لندن 2012، واستمدت منها فكرة انشاء اللجنة العليا للمشاريع والإرث.

ومن هذا السياق سيتم عرض رؤية و اهداف تجربة إدارة الإرث في لندن 2012:

الرؤية: تنظيم دورة الألعاب الأولمبية والبارا اولمبية كدورة استثنائية لها إرث عميق ودائم يخلق حقبة زمنية جديدة في المجتمع وتنميتة الحضرية عن طريق تحويل واحدة من أكثر المناطق الأقل تطويرا **(لوير لي فالي)** وتحويلها لمنطقة حضرية لتكون حديقة اولمبية.

الأهدف:

- ✓ تجديد وتطوير منطقة (لوير لي فالي)، لتتيح الفرص للمئات من الوظائف قبل و بعد دورة الألعاب الأولمبية 2012 .
- ✓ تطوير المنطقة بناء على احتياجات المواطنين بالمنطقة ومنها إنشاء المنشآت الاجتماعية، المنشآت الثقافية ومنها انشاء 9000 وحده سكنية جديدة داخل و حول المنطقة و العديد من المدارس ومراكز لخدمة المجتمع و منشآت صحية .

[25] محمد، أشرف صبحي و محمد عبداللطيف صبحي ،دراسة تحليلية لإدارة الإرث الرياضى بالتطبيق على لندن 2012 وقطر 2022 ، **المجلة العلمية للتربية البدنية والرياضة – مصر** , ع**68** ،2013 .

- ✓ إنشاء مراكز ومنشآت رياضية للرياضات المتعددة .
- ✓ تطوير البنية التحتية من طرق وشبكات النقل .
- ✓ استخدام مصادر نظيفة للطاقة المتجددة .

ومما سبق يتضح لنا ان دولة قطر استلهمت التخطيط للإرث الرياضي من تجربة لندن في تنظيم الألعاب الأولمبية لعام 2012 ، وذلك إن دل فأنه يدل على نجاحها في ترك أثر لا ينسى في تاريخ الأحداث الرياضية الكبرى ، ومن تلك النقاط المقتبسة فكرة الاستفادة من المنشآت الرياضية و الملاعب لما بعد الحدث الرياضي و التخطيط المزدوج لإنشاء تلك الملاعب .

وتظهر الاستفادة من هذه المشاريع فيما يلي :

المنشأة الرياضية	الاستخدام الإرثي لها
يتسع **استاد البيت** لـ **60,000** مشجع ، و المصمم أسوه بخيام البادية في الخليج العربي ، يقع في مدينة الخور و يعد احد الملاعب الجديدة التي أنشأت لأستضافة مونديال 2022 وكبقية ملاعب البطولة يستخدم هذا الاستاد المواد الصديقة للبيئة مثل تقنيات تبريد الهواء المتوفرة في المكان.	بعد انتهاء مونديال 2022 راعى تصميم هذا الاستاد بحيث يتم تخفيض سعته لـ32,000 مقعد ويتم التبرع ببقية المقاعد للدول التي تفتقر للبنية التحتية الرياضية و سيتحول الجزء الأعلى منه الى فندق و سيتم افتتاح مركز تسوق و فرع لمستشفى سبيتار .
استاد الريان : يتسع لـ**40,000** مشجع يقع في مدينة الريان والمصمم بواجه خارجية متوهجة وترسم أشكالاً مميزة تعبر عن جوانب مختلفة من شخصية البلاد، فهي ترمز إلى أهمية الأسرة،و الجمال الخالص للصحراء، وما تزخر به من حياة برية .	بعد البطولة سيتم التبرع بـ22,000 مقعد وسيوفر استاد الريان العديد من المتنزهات الخضراء ، والمقاهي، والنوافير، ومسارات المشي المغطاة، والمنتجعات الصحية في واحة صحراوية مجاورة لاستاد لكرة القدم.

استاد الوكرة :ستكون الطاقة الاستيعابية له 40,000 مقعد و التي سيتم تخفيضها لـ20,000 مقعد .	هناك العديد من الخطط للإرث من استاد الوكرة مثل إضافة منشآت رياضية كثيرة في المنطقة المحيطة به مثل :ملاعب لكرة السلة، و لكرة التنس ، مساحات للمشي) ، كما سيتم إنشاء مدرسة و مركز للتدريب ،بالأضافة الى بناء مرافق مجتمعية في المكان، مثل :مسجد، و قاعة للأفراح، وسوق و غيرها
يعتبر **استاد خليفة الدولي** واحد من أهم المعالم الرياضية في دولة قطر و الذي تم انشائة في 1976 م و تم تجديده للآلعاب الاسيوية 2006 و الآن يتم تجديده ليتناسب مع معايير الاستدامة من الفيفا و يتسع ل40,000 مقعد .	يتمتع استاد خليفة و المنطقة المجيطة به بمكانة فعليه في المجتمع منذ عام 2006 إذ تضم المنطقة المحيطة به مستشفى سبيتار و قبه سباير ومجمع حمد للرياضات المائية وحديقة سباير بالأضافة الى مراكز الرياضات النسائية المتخصصة .
استاد مؤسسة قطر : يتسع ل40,000 مقعد و التي سينخفض عددها الى 25,000 بعد انتهاء البطولة و يتم التبرع ب15,000 مقعد الى الدول التي تفتقر للبنى التحتية الرياضية .	من المتوقع ان يصبح هذا الاستاد المقر الرسمي لمنتخب قطر للسيدات وذلك سيساعد على انتشار كرة القدم النسوية في منطقة الشرق الأوسط .

اما فيما يخص بقية الملاعب والمنشآت الرياضية التي أنشأت لأستضافة كأس العالم 2022، لم يتم تحديد الإرث المستفاد منها الى وقتنا الحالي والتي ربما تخضع لبعض الإجراءات فيما يخص مشاورة أهالي المناطق المحيطة او بالبحث عن احتياجات افراد المجتمع القطري.

خطوات التحول للأستدامة من مونديال 2022

➢ السعي للتنمية الاقتصادية:

لقد اهتمت اللجنة العليا للمشاريع والإرث ان تحقق التنمية الاقتصادية من استضافة هذا الحدث الريتضي الكبير مونديال 2022، إذ ان خطواتها نحو تحقيق الاستدامة الاقتصادية من هذا الحدث تظهر عن طريق العديد من النقاط و التي تتشكل في النقاط الآتية:

1. تقديم العديد من الفرص الحقيقية للشركات المحلية عن طريق المقاولين الرئيسيين للاستادات، حيث تمت المشاركة في معرض مشتريات 2017 ، بعرض فرص تقدر القيمة الإجمالية لها بقيمة 1.4 مليار ريال قطري.

2. اتاحة الفرصة للشركات المحلية بإقامة تحالفات مع الشركات الأقليمية و العالمية وذلك بهدف نقل الخبرات للشركات القطرية و تبادلها مع الشركات العالمية مثال : شركتي مدماك و"بور" قطر و المسؤول عن بناء وتطوير استاد الوكرة والذي يتسع لـ 40,000 ، و تحالف شركة حمد بن خالد للمقاولات و شركة السكك الحديدية الصينية المحدودة و المسؤول عن بناء استاد لوسيل ، و تحالف شركة البلاغ القطرية للتجارة والمقاولات وشركة لارسن وتوبرو الهندية المسؤول عن بناء استاد الريان الجديد ، وغيرها من الشراكات التي تعزز من تبادل الخبرات و التقنيات .
3. دعم الشركات القطرية و ذلك من خلال التعاقد معها فيما يخص تقنيات التبريد فتعد شركة "مرافق قطر" المسؤوله عن تقنيات التبريد و التي تصل إلى ٣٠ ألف طن لفترة ما قبل وخلال البطولة . كما منحت اللجنة العليا للمشاريع والإرث عقد تصنيع مقاعد المدرجات الخاصة بثلاثة استادات لاستضافة مونديال 2022 لشركة كوستال قطر .
4. أعداد دراسة بالتعاون مع وزارة الاقتصاد و التجارة تهدف لتزويد المستثمرين و رجال الأعمال بنظرة عامة عن الفرص المتاحة في مجال السياحة الرياضية و التي كانت جاءت نتائجها كالتالي توفر 83 فرصة تجارية ، استثمارية مباشرة من القطاعات الحكومية و القطاعات الخاصة حتى عام 2023،

و التي جاءت موزعة على 7 أنشطة وهي إدارة الفعاليات الرياضية و التطوير الرياضي، و مقاولات المنشآت الرياضية، و السلع و المعدات الرياضية، و التسويق الرياضي، و السياحة الرياضية، وتشغيل وصيانة المنشآت الرياضية "[26]

5. في عام 2017 تم تقليل تكلفة استضافة و تنظيم بطولة كأس العالم لكرة القدم الى نسبة 40_50%.

- **السعي للتنمية البشرية :**

- سعت اللجنة العليا للمشاريع و الإرث لأن تحقق الاستدامة البشرية و ذلك من خلال البرامج التي تساعد على بناء المعرفة و المهارات والتي تتشكل في التالي :

1. تحدي 22 :

من خلال مبادرة تحدي 22 ،تسعى اللجنة العليا للإرث للاستثمار في الابتكار و الروح الريادية لدى سكان الشرق الأوسط والعالم العربي والتي ستكون لها العديد من الفوائد على المدى البعيد حيث أنها ستستمر لعام 2022 ، وذلك بهدف استكشاف الأشخاص من ذوي المهارات الريادية ، و ستحقق المزيد من الأستثمارات في مجالات الاستدامة و السياحة .

- **معهد جسور :**

انشأ معهد جسور في عام 2013 وذلك بهدف توفير تعليم ذو مستوى عالمي للمهنيين و المهتمين في مجال الرياضة و الفعاليات الكبرى، وذلك للإسهام في تطوير هذه القطاعات في دولة قطر بشكل خاص و منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا بشكل عام . وذلك للإرتقاء بمهارات منتسبيه و للمساهمة في تنظيم مونديال 2022، و لتكون قادرة على إنجاح الفعاليات الكبرى من المناسبات الرياضية، و الفعاليات الثقافية و الترفيهية في

[26] وزارة الأقتصاد و التجارة ،نوفمبر 2016 .

المنطقة. و تقدر عدد الدورات المقدمة الى وقتنا الحالي بعدد 45 ، و يبلغ عدد المشاركين في تلك الدورات بـ 2240 فرد من 98 جنسية.

- **السعي للتنمية البيئية** :

- الاهتمام بالبنية التحتية المستدامة للبطولة ، و وضع استراتيجيات موازنة انبعاثات الكربون ، والاهتمام بالتقنيات الصديقة للبيئة مثل تقنية التبريد في الملاعب .
- العمل على الحد من استخدام المياه وتقليل النفايات الناتجة عن الاستادات اثناء البطولة .
- ترشيد 22 : برنامج أطلقته اللجنة العليا بالأشتراك مع كهرماء، ويسعى للأستفادة من تأثير كرة القدم لتعزيز الوعي حول فوائد المحافظة على الطاقة و المياه بين جيل الشباب القطري
- مسابقة الأستدامة البيئية : تسعى هذه المسابقة لفتح باب المنافسة بين طلاب جميع المدارس الثانوية و الجامعات في دولة قطر ، بهدف تحديد التحديات البيئية في قطر، وتقييم أثرها على المجتمع ، و تطوير حملة تسويقية لتحفيز الشباب وحشد طاقاتهم من أجل المشاركة في التغلب على تحديات الأستدامة التي تواجه دولة قطر

- **الاستنتاجات :**

1. التأكيد على استفادة دولة قطر من التجارب السابقة التي واجهتها الدول التي نظمت احداث رياضية كبرى مثل الاولمبياد و كأس العالم ، من عده نواحي أهمها التغلب على ازمة التعثر الاقتصادي بعد البطولة من خلال تقليل تكلفة التنظيم الى نسبة 40- 50% .
2. تم طرح العديد من الفرص للشركات المحلية في مؤتمر مشتريات 2017 ، للاستثمار في مشاريع كأس العالم 2022 و التي تقدر بقيمة 1.4 مليار ريال قطري .
3. تسعى اللجنة العليا للمشاريع و الإرث (المسؤولة عن تخطيط وتنفيذ مشاريع 2022) لدعم النمو الاقتصادي والذي يتماشى مع رؤية قطر 2030 من خلال فتح المجال لمشاركة المقاولين و الشركات المحلية في إنشاء البنية التحتية و توفير المرافق و الخدمات للبطولة مثال : (مرافق قطر) لتوفير تقنية التبريد للمنشآت الرياضية ، (كوستال قطر) لتصنيع مقاعد المدرجات لثلاث استادات الوكرة و الريان و البيت .
4. هناك اهتمام ملحوظ بالاستفادة من الشركات الدولية الرائدة و نقل تجاربها للشركات المحلية عن طريق عقد تحالفات بين الشركات المحلية و الاجنبية في تخطيط و تنفيذ المنشآت الرياضية ، والتي بدورها ستترك إرثا اقتصاديا لما بعد 2022 ، مثال: (شركة حمد بن خالد للمقاولات – شركة السكك الحديدية الصينية المحدودة)
5. ان توجهات دولة قطر للاستدامة البيئية أثر على الخطة الاستراتيجية للجنة العليا للمشاريع و الإرث وجعلها تهتم بالتقنيات الصديقة للبيئة مثال على ذلك تقنية التبريد المستدام .

6. تعد الاستدامة البيئية من أهم ركائز المشاريع التي تنفذها اللجنة العليا للمشاريع و الإرث ، حيث اهتمت بالجانب البيئي من خلال اعتماد معايير بيئية عالية في جميع المشاريع المزمع إقامتها لكأس العالم 2022 .

7. تهتم اللجنة العليا للمشاريع و الإرث بتوفير إنتاج مستدام من الغذاء و ذلك بغرض تحقيق الأمن الغذائي بعد انتهاء البطولة .

8. تسعى دولة قطر لتعظيم المنفعة الاجتماعية من هذا الحدث الرياضي الكبير ،عن طريق إدخال برنامج للعلوم الرياضية ضمن برامج التعليم العالي في جامعة قطر ، مبادرات في التطوير الرياضي من أكاديمية سباير .

9. تسعى اللجنة العليا للإرث لتحقيق الاستدامة الاجتماعية من تنظيم كأس العالم 2022 ، وذلك من خلال اطلاقها لعده مبادرات أهمها معهد جسور ،تحدي2022.

➢ **التوصيات :**

1. العمل على التخطيط المزدوج للملاعب التي لم يتحدد لها رؤية لإرث مابعد البطولة ، و الذي يضمن استمرارية النمو الاقتصادي وذلك بالرجوع لتجارب الدول السابقة و حتى لا تتعثر الدولة اقتصاديا بعد استضافة كأس العالم 2022 .
2. العمل على الاستفادة من الحدث على المستوى الداخلي ، وذلك كدرس مستفاد كم تجارب المانيا 2006 و سيدني 2000 من خلال الحملات التي نظمتها تلك الدول في شتى المجالات وذلك لنشر الوعي بين المواطنين .
3. أشراك افراد المجتمع و توعيتهم بأهمية استضافة الاحداث الرياضية الكبرى و بيان دورها كعامل مهم يحقق رؤية 2030 و يساعد على تحقيق التنمية المستدامة .
4. الإهتمام بتعزيز الهوية القطرية و نشرها وذلك بإقامة العديد من المعارض و المؤتمرات التي تظهر العادات و التقاليد القطرية على المستوى العالمي .
5. التسويق لإستضافة المونديال في الداخل وذلك عن طريق الحملات التوعوية بأهمية هذا الحدث و المبادرات التي تجذب إهتمام جميع فئات المجتمع و تسليط الضوء على الشباب و النشء .
6. العمل على الأستفادة من معهد جسور في تدريب المتطوعين من طلاب المدارس الثانوية ، والعمل على جذب و تدريب اكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع القطري قبل الحدث ب4 سنوات و ذلك لتنمية كوادر قطرية تملك العديد من المهارات ، سواء في مجالات

ترجمة العديد من اللغات ، و قادرة على التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة او أي من المهارات التي تحتاج لسنوات لتعلمها .

- **الخاتمة :**

تشكل استضافة الأحداث الرياضية الكبرى احد اهم العوامل التي تحقق التنمية المستدامة ، و التي تسعى قطر لان تحققها من خلال استضافة كأس العالم 2022 ، حيث ان الخطط الاستراتيجية التي تسير عليها اللجنة العليا للمشاريع و الإرث توضح لنا مدى اهتمامها بتحقيق الاستدامة من هذه الاستضافة ، من خلال الشروط البيئية التي يجب ان تتوفر في مشاريع كأس العالم ، او من خلال الاهتمام بأن تكون الشركات المحلية جزء من هذا الحدث و لتحقق الاستدامة الاقتصادية بتنويعها للاقتصاد في دولة قطر .كما ان اللجنة العليا للمشاريع و الإرث سعت لأن تتحقق التنمية الاجتماعية من خلال انشاء معهد يختص بالتدريب و التأهيل في مجال الإدارة الرياضية ليستفيد العديد من سكان الشرق الاوسط و افريقيا من هذا الحدث.

المراجع :

المراجع العربية :

1. وردم ،باتر محمد علي (2003) ***العالم ليس للبيع ، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة*** ،المملكة الاردنية الهاشمية ، عمان .
2. الشافعي ،حسن احمد (2012) **التنمية المستدامة و الحاسبة و المراجعة البيئة في التربية البدنية و الرياضة** ،مصر ، الاسكندرية .
3. محمد، أشرف صبحي و محمد عبداللطيف صبحي ،دراسة تحليلية لإدارة الإرث الرياضى بالتطبيق على لندن 2012 وقطر 2022 **، المجلة العلمية للتربية البدنية والرياضة – مصر , ع68** ،2013 .
4. الديوجي ،ممتاز ،الحيالي ،محمد (2011) ، دور المواد البنائية في تحقيق الانشاء المستدام ،المؤتمر الدولي الثالث للتراث المعماري "تجارب و حلول للحفاظ و التأهيل" ، الجامعة الاسلامية بغزة ،فلسطين .
5. يعقوب ، إسحق ابراهيم (2011) ، وجهات النظر المختلفة للتنمية المستدامة في ادبيات حركة الاستدامة البيئية الحديثة ، مجلة كلية الآداب ،العدد الرابع .
6. فلاح،احمد، اقتصاديات الرياضة تحديد اوجة الارتباط بين الاقتصاد و الرياضة ،**مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية الانسانية –الجزائر ،ع10،ص 59–.52، 2013** .
7. بوث ،برنارد ف و النجار،حسين+ فوز (مترجم) (1983)،الالعاب الرياضية و استقلال المجتمع ،**المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية (اليونسكو)– مصر ،مج 13 ، ع51،ص 52–61** .
8. بدوى،عصام،(1996)**أولمبياد**،مصر، القاهرة : المكتبة الاكاديمية.
9. خشيم،مصطفى(2010)**العلاقات الدوليةو الالعاب الاولمبية** ،ليبيا ،طرابلس :شركة الانشراح للطباعة و النشر و التوزيع
10. الجليل ،كامل(1982)،**فعاليات الإدارة الرياضية** ، الكويت :شركة الربيعان للنشر و التوزيع ،ط 1 .
11. العلقامي،نبيه.درويش،كمال و آخرون (2012) **اقتصاديات الرياضة و قومية الدول** ،القاهرة ،مصر :مركز الكتاب للنشر
12. مصطفى ،محمود حسن عبدالله (**2010**) ، **معايير إدارة الدورات الرياضية و البطولات العالمية** ،مصر ، الاسكندرية ،دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر.
13. كتاب الإرث ، اللجنة العليا للمشاريع و الإرث في قطر .
14. تقرير العاب الدوحة 2006 ، الصادر عن اللجنة المنظمة لدورة الالعاب الآسيوية الخامسة عشرة ، الدوحة 2006.
15. المهندي ،أحمد (2010) قطر 2022 ،الاتحاد القطري لكرة القدم ،قطر .
16. استطلاع آراء القطريين والوافدين حول استضافة كأس العالم لكرة القدم 2022 ، معهد البحوث الإجتماعية و الاقتصادية المسحية ، جامعة قطر ،2015 .

المراجع الاجنبية :

17. The Quest for the Cup: Assessing the Economic Impact of the World Cup.
18. Theorising the Relationship between Major Sport Events and Social Sustainability.

19. The Use of an Event Portfolio in Regional Community and Tourism Development: Creating Synergy between Sport and Cultural Events.
20. Evaluating sport development outcomes: the case of a medium-sized international sport event.
21. Maximizing Olympic Impacts by Building Up Legacies
22. The sport participation legacy of the Sydney 2000 Olympic Games and other international sporting events hosted in Australia
23. Olympic Games Legacy: From General Benefits to Sustainable Long-Term Legacy
24. The political process of constructing a sustainable London Olympics sports development legacy .
25. The influence of cultural and sport mega-events on sustainable development of the city, Timur Absalyamov.

26. chris Gratton & Holger Preuss (2008) Maximizing Olympic Impacts byBuilding Up Legacies, The International Journal of the History of Sport,25:14

27. Pillay, U. & Bass, O (2008) Mega-events as a Response to Poverty Reduction: The 2010 FIFA World Cup and its Urban Development Implications, Urban Forum ,19: 329.
28. Ritchie, J. R. 1984. 'Assessing the Impacts of the 1988 Olympic Winter Games: The Research Programme and Initial Results'. Journal of Travel Research, 22(3): 17–25..

29. Sananhuja, R (**2002**) Barcelona – An Olympic City – The City Strategy 10 Years After the Olympic Games in 1992. International Conference on 'Sporting Events and Economic Impact'. April. Copenhagen: Sport Foundation Denmark.

30. Baade & Matheson (2004). The quest for the cup: assessing the economic impact of [1] the World Cup. Regional Studies, 38(4), 343–354.

31. الموقع الرسمي للاتحاد الدولي لكرة القدم ، البرازيل 2014 .

32. A. J. Veal , Kristine Toohey & Stephen Frawley (2012) The sport participationlegacy of the Sydney 2000 Olympic Games and other international sporting events hostedin Australia, Journal of Policy Research in Tourism, Leisure and Events, 4:2, 155-184.

33. الهيتي ، نوازد عبدالرحمن و المهندي ،حسن إبراهيم ، (2008)، التنمية المستدامة في دولة قطر ، الإنجازات و التحديات .

المراجع الالكترونية :

1. https://resources.fifa.com/mm/document/afsocial/environment/02/37/97/77/2014fwccarbonoffsettingprogrammeq-a_en_neutral.pdf.

.2 http://resources.fifa.com/mm/document/fifaworldcup/generic/02/11/18/90/development ofthesustainabilitystrategy_neutral.pdf
.3 http://resources.fifa.com/mm/document/afsocial/environment/02/83/13/97/carbonmanag ementandclimateprotectionatfifa_neutral.pdf
.4 http://resources.fifa.com/mm/document/afsocial/environment/02/83/51/50/summaryofth e2014fwccarbonfootprint_neutral.pdf
.5 http://www.envirocitiesmag.com/articles/issue-13/3.pdf
.6 https://www.seo-ar.net/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B1
.7 https://www.olympic.org/news/sydney-still-reaping-benefits-of-hosting-olympic-games-2000 / .